الأمم المتحدة S/2019/563

مجلس الأمن

Distr.: General
9 July 2019
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٦٦ (٢٠١٩)، الذي مدّد المجلس بواسطته ولايةَ بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (البعثة) حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وطلب إليّ إفادته بشأن تنفيذ القرار، بما يشمل أي حالات تنطوي على أوجه قصور في تنفيذ الولاية وما اتخذ من تدابير لمعالجتها، في تقارير تقدَّم كل ٩٠ يوما ابتداءً من ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩. ويغطي التقرير التطورات الهامة التي حدثت منذ صدور تقريري السابق (S/2019/198) في ١ آذار/مارس وأوجه التقدم المحرز فيما يتعلق باستراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية، ويعرض مستجدات الحالة فيما يتعلق بالسحب التدريجي لأفراد البعثة الذي سيجري تنفيذه على مراحل حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وما تم في هذا الشأن لكفالة الانتقال السلس إلى بعثة سياسية خاصة تبدأ ولايتها في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٦٦ (٢٠١٩).

ثانيا – التطورات الهامة

ألف – الحالة السياسية والتطورات الأمنية ذات الصلة

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت الحالة الأمنية هشاشةً نتيجةً للأزمة السياسية المستمرة والطفرة المرتبطة بها في أنشطة العصابات والأنشطة الإجرامية، علاوة على التردي المتواصل للمناخ الاقتصادي الذي تزامن مع استمرار الانخفاض في قيمة الغورد الهايتي.

٣ – وعلى الصعيد السياسي، حال ازدياد التوتر على أرفع مستويات السلطة التنفيذية دون التوصل لتفاهم مشترك بشأن إيجاد مخرج من الأزمة عطل إجراءَ حوار سياسي شامل وجامع. وتصاعدت حدة التوتر بين الرئيس، جوفينيل موييز، ورئيس الوزراء، جان – هنري سيان، في أعقاب المظاهرات العنيفة التي أصابت البلد بالشلل في شهر شباط/فبراير ودفعت مجلس النواب إلى التصويت بحجب الثقة في الحكومة

الرجاء إعادة استعمال الورق

في ١٨ آذار/مارس، الأمر الذي أفضى إلى استقالة السيد سيان في ٢١ آذار/مارس وتعيين جان - ميشيل لابين رئيساً مؤقتاً للوزراء.

٤ - وفي ٩ نيسان/أبريل عُيّن السيد لابين، الموظف العمومي المحنَّك ووزير الثقافة والاتصالات السابق، رئيساً للوزراء بشكل رسمي وبدأ على الفور في التشاور مع البرلمان بشأن تشكيل حكومته. وقام الرئيس موييز، في مسعاه إلى تشكيل حكومته الثالثة منذ توليه مقاليد السلطة في عام ٢٠١٧، بإصدار مجموعة من الأوامر المتعاقبة كان أولها الأمر المؤرخ في ٨ أيار/مايو الذي اقتُرح فيه تشكيل مجلس للوزراء مكوّن من ١٨ عضوا، منهم ثلاث نساء، ولا يزال الأمر المذكور قيد نظر مجلسي البرلمان تمهيداً لإقراره. وواصل الرئيس، في الوقت نفسه، حواره المباشر مع ممثلي ثمانية من أحزاب المعارَضة السياسية المعتدلة.

٥ - وعقد مجلس الشيوخ في ١٢ و ١٤ أيار/مايو جلستين طُرحت خلالهما مسائل إجرائية مطوّلة كما شهدتا مناقشات غير منظمة وأحداث عنف بين الحاضرين، مما أدى إلى تأخر عرض بيان السياسة العامة لرئيس الوزراء. وقبيل محاولة أخرى بُذلت لاستئناف جلسة التصديق المعلَّقة بغية إقرار بيان السياسة العامة، قام أربعة من أعضاء مجلس الشيوخ المنتمين إلى المعارضة بنهب قاعة مجلس الشيوخ خلال الساعات الأولى من صباح ٣٠ أيار/مايو. وفي بيان صدر في اليوم نفسه، أدان الفريقُ الأساسي أعمالَ التخريب التي ارتكبت في قاعة مجلس الشيوخ ودعا إلى إجراء حوار وطني مفتوح وشامل للجميع.

٦ - وقد أدى الجمود في مساعي إقرار الحكومة الجديدة إلى إصابة البرلمان بالشلل وحال دون اعتماد قوانين هامة منها قانون الميزانية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ وقانون الانتخابات، وكلاهما تمس الحاجة إليه لإجراء انتخابات تشريعية، وربما بلدية أيضاً، حسب الجدول الزمني المنصوص عليه في الدستور. وفي غياب حكومة تؤدي كامل وظائفها، قام العديد من المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف، بما في ذلك صندوق النقد الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بتعليق الدعم المالي المقدّم إلى هايتي.

٧ - وواصلت المعارضةُ المتشددة الدعوةَ إلى التظاهر في جميع أنحاء البلد لمطالبة الرئيس بالاستقالة. وفي ٢٩ آذار/مارس الموافق للذكرى السنوية الثانية والثلاثين لاعتماد الدستور الهايتي، أفادت الأنباء بخروج مظاهرات صغيرة في كاب هايسيان (المقاطعة الشمالية)، وبورت - أو - برنس (المقاطعة الغربية)، وسان مارك (مقاطعة أرتيبونيت). لكن مظاهرات أخرى خرجت يومي ٩ و ١٠ حزيران/يونيه في تسع من مقاطعات هايتي العشر (كانت المقاطعة الشمالية الغربية الاستثناء الوحيد) حشدت جموعاً غفيرة بلغت عدة آلاف، وخاصة في بورت - أو - برنس وفي مقاطعة أرتيبونيت والمقاطعتين الشمالية والجنوبية. وأكدت البعثةُ مقتل مدني واحد وإصابة خمسة آخرين خلال الاحتجاجات. وإضافةً إلى ذلك، تعرضت الممتلكات الخاصة والعامة للتلف وقُطعت شبكات الطرق الرئيسية بإلقاء المتاريس المشتعلة في نهر الطريق.

٨ - ولا يزال مسعى إجراء حوار وطني جامع وشامل، الذي يعتبره الكثيرون الطريقَ إلى إخراج البلد من الأزمة، بعيدَ التحقق إذ لم تتشكل معالمه بصورة جدية بعد. وبناءً على طلب من حكومة هايتي، قامت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بندب أحد أعضاء فريقها الاحتياطي لكبار مستشاري الوساطة من أجل توفير التدريب للجنة التي شكّلها الرئيس في ٢٢ شباط/فبراير لتيسير الحوار الوطني بين الهايتيين، وهي مبادرته الثالثة في هذا الصدد. لكن اللجنة لم تكن مخولة صلاحية دعوة الأطراف للحوار وافتقرت إلى الموارد المالية واللوجستية اللازمة لتنظيم مشاورات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في جميع أنحاء البلد. وقد

أصدرت اللجنة في ٤ حزيران/يونيه تقريرها النهائي الذي شدّدت فيه على ضرورة السعي إلى إجراء حوار وطني، مسلطةً الضوء على الهوة الآخذة في الاتساع التي تفصل بين غالبية الشعب الهايتي ونُخَبه.

٩ - وفي الوقت ذاته، صدر في ١٢ نيسان/أبريل تقريرٌ نهائي عن الحوار القطاعي الوطني الذي دشنه الرئيس في آذار/مارس ٢٠١٨. ويستند التقرير، الذي يقدِّم استعراضاً عاماً للعقبات التي تعترض جهود التحديث في هايتي، إلى معلومات جُمعت من أكثر من ٦٠٠ مجموعة منظَّمة، ومن خمسة محافل تابعة للمقاطعات (في مقاطعة نيب، والمقاطعات الشمالية والشمالية الشرقية والشمالية الغربية والجنوبية الشرقية) ومنتديين تحضيريين وطنيين ومنتديين دوليين، وهي منابر جمعت الآلاف من المشاركين، بمن فيهم المغتربون الهايتيون. ويتسق التحليل والعديد من المقترحات التي ترد في التقرير مع بعض توصيات اللجنة الخاصة التابعة لمجلس النواب بشأن تعديل الدستور، بما في ذلك إلغاء مجلس الشيوخ ومنصب رئيس الوزراء. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على عدم تمتع السلطة القضائية بالاستقلال وتدخل السلطتين التنفيذية والتشريعية في شؤون القضاء وضعف الأحزاب السياسية وانتشار الاحتكارات الاقتصادية والاعتماد على الواردات وعدم قدرة أرباب الأعمال التجارية الصغيرة على الوصول للائتمان وضعف نظام التعليم، معتبراً إياها عقبات تعترض التنمية في البلد.

١٠ - ولا تزال الأصوات الشعبية تتعالى مطالبةً بمحاسبة المسؤولين عن سوء الإدارة المزعوم لأموال تحالف النفط الكاريبي. ووفقاً لتقرير المحكمة العليا للمحاسبة والمنازعات الإدارية، بلغت القيمة الإجمالية لاتفاق تحالف النفط الكاريبي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨ ما قدره ٤,٢ بلايين دولار، ردّت هايتي منها مبلغ ١,٩٨ بليون دولار إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية في حين استخدمت مبلغَ ٢,٢٦ بليون دولار، بما في ذلك مبلغ ١,٦ بليون دولار أنفقته على المشاريع. وفي ١٣ آذار/مارس، أعلن المدعي العام لبورت - أو - برنس أنه طلب إلى أحد قضاة التحقيق فتح تحقيق بشأن مزاعم سوء إدارة أموال تحالف النفط الكاريبي. وفي ٢١ آذار/مارس، أمر القاضي بتجميد أصول عدة أفراد وشركات تُجرى التحريات بشأنهم. وفي الوقت ذاته، وسَّعت المحكمة نطاق تحقيقاتها لتشمل مشاريع ينفذها البرلمان بتمويل من تحالف النفط الكاريبي. ورداً على ذلك، هدّد عددٌ من أعضاء البرلمان بإقامة دعاوى جنائية ضد أعضاء المحكمة التي أحالت تقريرها النهائي إلى مجلس الشيوخ في ٣١ أيار/مايو.

١١ - وتقرير المراجعة النهائي المذكور الذي صدر في ٦١٢ صفحة يأتي تلو تقرير أولي نشر في ٣١ كانون الثاني/يناير. وهو يتضمن تحليلاً للإدارة المالية لمشاريع تقدر قيمتها بمبلغ ٦,٧٥ ملايين دولار، أُذن بها بموجب ١٤ قراراً حكومياً متخذة فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٦ وتديرها ١١ مؤسسة تابعة للدولة، بما في ذلك مجلس الشيوخ ومجلس النواب وخمس وزارات. وقد قامت وسائل الإعلام الهايتية والدولية، ونظراء آخرون مثل جماعات النشطاء المعروفين باسم ''PetroChallengers''، بتسليط الضوء خصوصاً على ادعاء المحكمة أن شركات كانت تربطها صلات بالرئيس قبل توليه منصبه في عام ٢٠١٧ تورطت فيما يبدو أنه مخططٌ لإعداد فواتير مزدوجة مع وزارة الأشغال العامة والنقل والاتصالات. وأشارت وسائل الإعلام أيضاً إلى أن مجلس النواب أنفق أكثر من ٢٠٠ مليون غورد (كانت آنذاك تعادل ٤,٤ ملايين دولار تقريبا) لسداد مصروفات تشغيلية (أي دفع المرتبات) بدلا من توظيفها في الاستثمارات.

١٢ - وتردت الحالة الاقتصادية تردياً خطيراً بسبب عدم الاضطلاع بمبادرات للإصلاح الاجتماعي السياسي، واستمرار انخفاض قيمة الغورد، والسخط الاجتماعي إزاء الحوكمة، وذيوع فضائح الفساد، والقلاقل المدنية التي أدت إلى إغلاق مناطق حضرية واسعة لعدة أيام على التوالي. وعلى مدى الأشهر

الاثني عشر الماضية، اشتد تراجع الغورد، ففقد ٣٨٣٨ في المائة من قيمته. وقد اقترح محافظ المصرف المركزي وأعضاء من البرلمان وخبراء اقتصاديون حلولاً مختلفة تركز على مراقبة الإنفاق الحكومي للحدّ من التضخم، الذي قدرت معدلاته من سنة لأخرى بنسبة ١٧,٧ في المائة في شهر نيسان/أبريل.

١٣ - وأدى استمرار الأزمة السياسية وتردي الحالة الاقتصادية إلى حدوث طفرة في أنشطة العصابات منذ شهر شباط/فبراير، مع زيادة ملحوظة في العنف بين العصابات في أفقر أحياء بورت - أو - برنس وأكثرها اكتظاظا بالسكان. وقد أثارت هذه الحالة قلقاً بالغاً لدى المجلس الأعلى للشرطة الوطنية ودفعته إلى تكثيف عمليات مكافحة الجريمة في عدد من المناطق التي تسيطر عليها العصابات في أجواء يخيم عليها ضيق الموارد. وفي حين اتسعت رقعة النشاط الإجرامي عموماً في ضوء محاولة عصابات تمارس الإجرام منذ أمد طويل تكثيفَ أنشطتها غير المشروعة، أسفر ضم عصابتين معروفتين لأنشطتهما الإجرامية في مقاطعة أرتيبونيت عن صعوبات تشكّل تحدياً خاصا للسلطات.

١٤ - ورغم تكثيف الشرطة الوطنية وتيرة عملياتها، فقد تبيّن لها في كثير من الأحيان أنها لا تمتلك التجهيز الكافي للتدخل في المناطق المتضررة من أنشطة العصابات. ففي حي لاسالين بمدينة بورت - أو - برنس وبلدية سيتي سولاي، نشبت أحداث عنف متواصلة بعد ثلاث سنوات من الهدوء النسبي. وفي ٨ و ١٣ آذار/مارس، وقعت مواجهات بين العصابات في لاسالين للسيطرة على سوق كروا دي بوسال، أسفرت حسب التقارير عن مقتل عدد من أفراد العصابات يتراوح بين خمسة وتسعة أشخاص. وتضرر حي ديلما ٢ أيضاً من جراء مواجهات ذات صلة، ونشب القتال بين عصابات متنافِسة في سيتي سولاي في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل. وأفادت الأنباء بسقوط ما بين ١٠ أشخاص و ٢٠ شخصاً قتلى.

١٥ - وفي ٢٧ آذار/مارس، اصطدم وفدٌ برئاسة سفير شيلي في هايتي بمسلحين مجهولي الهوية في بلدية كروا دي بوكيه (المقاطعة الغربية) أثناء زيارة الوفد لمشروع ينفَّذ بدعم من إحدى المنظمات غير الحكومية الشيلية. وأسفر الحادث عن مقتل أحد سائقي المنظمة غير الحكومية وإصابة سائق السفير. وتمكن فريق الأمن التابع للسفارة من صدّ الهجوم الذي فر منفذوه إلى موقع قريب حيث احتجزوا ما يقرب من ١٠ متعاقدين وطنيين تابعين للمنظمة كرهائن إلى أن أُفرج عنهم في نهاية المطاف دون أن يصابوا بأذى. وفي اليوم التالي، فتحت الشرطة الوطنية تحقيقاً جنائياً وأجرت عمليةً أمنيةً في المنطقة انتهت بالقبض على اثنين من المشتبه بهم.

١٦ - وفي ٦ و ٧ نيسان/أبريل، تلقت البعثة صوراً لمنازل وأعمال تجارية محترقة في منطقة طوكيو ببورت - أو - برنس، حيث أصيب ١٤ شخصاً بأعيرة نارية ونُقلوا إلى المستشفى. وفي ١٦ نيسان/أبريل، تعرضت ناقلة أفراد مصفحة كانت تنقل إحدى وحدات الشرطة المشكّلة لإطلاق النار في حي لاسالين. وما زال النشاط الإجرامي الذي يزداد جرأة يوماً بعد يوم يغذي شعوراً عميقاً بانعدام الأمن في بورت - أو - برنس، فضلا عن إثارته احتجاجاً جماهيرياً شديداً.

١٧ - ونفذت الشرطة الوطنية، بدعم من البعثة، عمليةً أمنية ضد عصابة معروفة في مقاطعة أرتيبونيت في ٤ نيسان/أبريل. وخلال هذه العملية، تعرضت قوات الشرطة لنيران كثيفة من جانب مسلحين، مما أجبرها على إخلاء مركزين للشرطة والانسحاب إلى غوناييف لتجنب وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وخلال انسحاب القوات، وقع ضباط شرطة في كمين نصب لهم على الطريق الوطني رقم ١،

مما أسفر عن مقتل ضابط وإصابة خمسة آخرين. وفي اليوم نفسه، أصيب ضابط شرطة آخر بعيار ناري أطلقه مسلحون على دورية تنفّذ على الطريق الوطني رقم ١، بين سان مارك وغوناييف (مقاطعة أرتيبونيت). ومنذ ذلك الحين، أُبلِغ عن ازدياد الأنشطة الإجرامية في المنطقة إذ تعرض عددٌ من سيارات الركاب والمركبات التجارية للاختطاف والسطو، وكان من بينها شاحنةٌ من شاحنات خمس تعاقدت المنظمة الدولية للهجرة مع مالكها من الباطن لنقل مواد غير غذائية بين بورت - أو - برنس وغوناييف استعداداً لموسم الأعاصير. وبلغت الخسائر المالية ما قدره ٢٢٠ ٢٠ دولاراً.

باء - الحالة الإنسانية

١٨ - في الفترة ما بين آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٩، قدّر عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي بنحو ٢,٦ مليون نسمة؛ وكان مليونان من هؤلاء في مرحلة الأزمة (المرحلة ٣) في حين كان ٠٠٠ ٥٧١ في مرحلة الطوارئ (المرحلة ٤) وفق التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وخلال شهر شباط/فبراير ٢٠١٩، ازداد سعر سلة الأغذية بنسبة ١١ في المائة، فبلغت بذلك الزيادةُ نسبة ٢٦ في المائة على مدى الأشهر الاثني عشر السابقة. وأفاد كلٌّ من شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات والمعهد الهايتي للإحصاء وعلوم المعلومات بأن أسعار الغذاء المنتج محلياً، مثل موز الجنة والمنيهوت وثمر شجرة الخبز، زادت بنسبة بلغت ٤١ في المائة. كما أدى انخفاض قيمة الغورد إلى ضغوط تضخمية على أسعار المواد الغذائية الأساسية، مثل الأرز وزيت الطهي، التي يُستورد معظمها. ومن المرجح أن يؤدي هبوط الإنتاج الزراعي إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي، لأن هذا القطاع هو السبيل الرئيسي لكسب العيش بالنسبة لأغلب الأسر المعيشية الهايتية.

١٩ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، نقل إليّ الرئيس شواغلَه بشأن ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي في هايتي واستفحال أثره على الأسر المعيشية التي تعاني من الضعف، وطلب دعمَ الأمم المتحدة في هذا الصدد. وتسعى كيانات الأمم المتحدة إلى تعزيز جهودها لدعم حكومة هايتي في التصدي لهذه المسألة، بما في ذلك عن طريق حشد موارد مالية إضافية للوصول إلى العدد المتزايد من الهايتيين الذين يحتاجون إلى المساعدة. وإنني أهيب بالمانحين أن يزيدوا تمويلهم لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ وأن يقدموا الدعم إلى مديرية الحماية المدنية في هايتي لكفالة توافر خط استجابة أمامي على الصعيد الوطني. وتهدف الخطة إلى توفير المساعدة العاجلة للسكان الأشد ضعفاً البالغ عددهم ١,٣ مليون نسمة، غير أن نسبة تمويلها لم تتعدَ ١٦ في المائة حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٩، أي أنها تلقت ٢٠,٦ مليون دولار من أصل ١٢٦,٢ مليون دولار هو المبلغ المطلوب لتنفيذها.

٢٠ - ولا تزال تُرصد حالات إعادةٍ قسرية إلى الوطن وعمليات عودة طوعية من الجمهورية الدومينيكية. وكان الاتجاه الملحوظ منذ بداية عام ٢٠١٩ هو نفسه الذي رُصد في عام ٢٠١٨، إذ فاق متوسط حالات الطرد ٠٠٠ ١٠ حالة في الشهر الواحد. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، كانت هايتي تستضيف ١٠ أشخاص من اللاجئين وملتمسي اللجوء ترعاهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي مسعى إلى إيجاد حلول دائمة لهم، غادر ثمانية لاجئين، من بينهم ثلاث نساء، هايتي لإعادة توطينهم في بلدان ثالثة، وقد رحل خمسة من هؤلاء خلال شهر آذار/مارس الذي بلغ العنفُ فيه ذروتَه.

٢١ - وتنبأت الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي بالولايات المتحدة الأمريكية باحتمال وقوع عواصف مسماة في عام ٢٠١٩ يتراوح عددها بين ٩ و ١٥، منها اثنتان إلى أربع يمكن أن تصبح أعاصير عاتية. وواصلت الأمم المتحدة عن طريق وكالاتها وشركائها دعمَ مديرية الحماية المدنية في التخطيط لحالات الطوارئ، وتجهيز المخزونات تحسباً للطوارئ، وإعادة تأهيل ملاجئ الطوارئ، وتدريب أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتوعية الجمهور. وثمة حاجة إلى مزيد من الموارد لتمكين المديرية من تنفيذ ولايتها على أكمل وجه وتكثيف المساعدة المقدمة إلى الفئات الضعيفة من الهايتيين.

٢٢ - واستمرت جهود مكافحة الكوليرا في تسجيل تقدّم كبير. ففي الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أبلَغت وزارة الصحة العامة والسكان بعدد ٣٠٨ حالات اشتباه في الإصابة بالكوليرا وبثلاث وفيات متصلة بالكوليرا، في مقابل ١ ٢٥٧ حالة اشتباه في الإصابة بالكوليرا و ١٢ حالة وفاة متصلة بها في الفترة ذاتها من عام ٢٠١٨. وتمثل هذه الأرقام انخفاضاً بنسبة ٧٦,٥ في المائة في عدد حالات الاشتباه المبلغ عنها. ونشرت وزارة الصحة العامة والسكان بيانات توضح مرور ١١ أسبوعاً متتالية دون ظهور حالات إصابة مؤكدة على الصعيد الوطني، فيما يمثل نقطة تحول هامة في مساعي وقف انتقال الإصابة بعدوى الكوليرا في هايتي. ومع ذلك، سيحتاج الأمر إلى يقظة مستمرة إذا أريد الحفاظ على خلو البلد من حالات الإصابة بالكوليرا على المديين المتوسط والطويل.

٢٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، أطلقت حكومة هايتي، بقيادة وزارة الصحة العامة والسكان والمديرية الوطنية للمياه والصرف الصحي ومع شركاء، خطةً وطنية منقحة للقضاء على الكوليرا. وفي هذه الخطة، تدعو الحكومةُ إلى استمرار تقديم الدعم من أجل القضاء التام على الكوليرا في هايتي بحلول عام ٢٠٢٢. وتحقيقاً لتلك الغاية، تعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية إضافة إلى الشركاء على مواصلة خفض مخاطر تفشي العدوى إلى أدنى الدرجات وعلى تعزيز أنشطة الوقاية، من أجل التعامل مع جميع حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا. وبالتزامن مع ذلك، تواصل الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبدعم من مكتب المبعوثة الخاصة إلى هايتي، النهوض بالعملية التشاورية مع ضحايا الكوليرا من أجل تقديم الدعم المادي. وفي ١٠ نيسان/أبريل، أصدر صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء عدداً من المِنح للتوسع في المسار الثاني لعملية الأمم المتحدة التشاورية بحيث يشمل ٢٠ مجتمعاً محليا إضافيا في المنطقة الشمالية التي كانت الأشد تضررا من وباء الكوليرا، وبذلك بلغ عددُ المجتمعات المحلية المستفيدة بالجهود المبذولة في إطار المسار الثاني خمسةً وعشرين.

ثالثا - تنفيذ الولاية

ألف - الحدّ من العنف المجتمعي (النقطة المرجعية ٦)

٢٤ - في أجواء تخيم عليها سحب الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي الحاليين وتصاعد نشاط العصابات، شجعت البعثة الحوارَ من أجل إحلال السلام ووفرت مشاريع مدِرّة للدخل في المجتمعات المحلية الهشة الواقعة في ”بؤر ساخنة“ بمنطقة بورت - أو - برنس الكبرى. وزاد عدد مشاريع الحدّ من العنف المجتمعي من ٥ مشاريع خلال الفترة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ١٥ مشروعا في الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ الراهنة. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٨، استفاد ما مجموعه ٣٣٤ ٩ امرأة وفتاة

و ٨١٣ ٧ رجلا وفتى من المجتمعات المحلية المهمشة والمعرضة للخطر مما يلي: (أ) التدريب المهني وتعزيز القدرة على الإدارة المالية؛ (ب) فرص لتوليد الدخل عن طريق توزيع مجموعة مواد مهنية واحتضان المشاريع التجارية الصغيرة؛ (ج) مبادرات كثيفة اليد العاملة تشرِك السكان المحليين في أعمال إصلاح قنوات الصرف والطرق والأماكن العامة التي يرتادها الأهالي، وكذلك إدارة النفايات؛ (د) جهود الوساطة وبناء القدرات لفائدة القيادات المجتمعية وإقامة الحوار بين الأحياء من أجل تشجيع السلام؛ (هـ) جهود جمع شمل الأسر وتوفير الدعم للأطفال الذين يعيشون في الشوارع بغية إلحاقهم بالمدارس.

٢٥ - وانتهت في الفترة المشمولة بالتقرير أربعة مشاريع للحدّ من العنف المجتمعي نُفذت في كاب هايسيان (المقاطعة الشمالية)، وهينش (المقاطعة الوسطى)، وماهوتيير (المقاطعة الشمالية الغربية)، وبورت - أو - برنس (حي لاسالين وحي مارتيسان، المقاطعة الغربية). وقد وفرت هذه المشاريع التدريبَ المهني ودعمَ إعادة الإدماج في سوق العمل لما عدده ٢٩٨ ٢ شابًا وشابة (كانت نسبة الشابات منهم ٥٠ في المائة) من المعرضين لخطر العنف المنزلي وعنف الشوارع وخطر التجنيد من قبل العصابات أو ممن يحتمل أن يُستغلوا بطرق أخرى للاشتراك في الاحتجاجات العامة العنيفة.

٢٦ - ووفرت البعثة الدعمَ، منذ بداية ولايتها، لعدد ٨١ مؤتمرا ولقاء مفتوحا عُقدت على النطاق الوطني بشأن سيادة القانون، واجتذبت ٨٤٣ ٦ مشاركا منهم ٥٧٧ ٢ امرأة. وكان الهدف من هذه الأنشطة هو تهدئة النزاعات القائمة وإفساح المجال للحوار في المجتمعات المحلية المعرضة للعنف الانتخابي وأنشطة العصابات. وشملت المواضيع التي نوقشت بصورة متكررة تداول الأسلحة غير المشروعة؛ والأسباب التي تدفع المجتمعاتِ المحلية إلى حمل السلاح؛ والتفاعل بين الشرطة الوطنية والمجتمع المدني ونظام العدالة؛ والأطر غير الرسمية للتصدي للنزاعات المجتمعية؛ والصلة المتشابكة بين الشباب والمخدرات ونشاط العصابات؛ والعنف الانتخابي. وإلى جانب السلطات المحلية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، شارك برلمانيون في هذه المناسبات أيضا، مما عزز تفاعل الأوساط السياسية في أشد البلديات عنفاً في مختلف أنحاء هايتي. وانتهت هذه المنتديات المتعددة إلى اعتماد توصيات لاتخاذ إجراءات، وأنشأت كياناتُ المجتمع المدني لجاناً للمتابعة في ست بلديات بدعم من السلطات البلدية والمحلية.

٢٧ - ومن خلال مشاريع التوعية الثلاثة المنفّذة من أجل تشجيع الحوار بين أعضاء البرلمان وناخبيهم في مختلف أنحاء البلد، التي سلِّط عليها الضوء في تقريري السابق (S/2019/198، الفقرة ٢٩)، استمر تعزيز الحوار بشأن سبل تحسين سيادة القانون، بما في ذلك عن طريق اعتماد مشروع القانون الجنائي ومشروع قانون الإجراءات الجنائية.

٢٨ - وتعكف البعثة على تقديم المساعدة إلى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي اللجنة التي أعاد الرئيس تفعيلها في شهر شباط/فبراير، من أجل تحديد مجالات العمل التي يمكن أن تدعمها الأمم المتحدة، مثل إرساء برنامج لإدارة الأسلحة والذخيرة، وتنفيذ أنشطة للحد من العنف المجتمعي، ووضع استراتيجية وطنية لتنفيذ تدابير عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي ٢٨ أيار/مايو، قام زعيم إحدى العصابات الإجرامية الناشطة في حي سيتي سولاي بمدينة بورت - أو - برنس بتسليم ثماني قطع من الأسلحة النارية الخاصة بعصابته (ثلاث قطع من الأسلحة اليدوية، وبندقيتان، ورشاش قصير، وبندقيتان هجوميتان) في تعبير رمزي عن حسن النية.

باء – التطورات المتعلقة بالأمن والشرطة (النقاط المرجعية ١ و ٤ و ٥ و ٦)

٢٩ – تواجه الشرطة الوطنية، منذ شهر آذار/مارس، تحديات كبيرة في سياق التصدي للطفرة المشهودة في الأنشطة الإجرامية للعصابات، بما في ذلك حوادث إطلاق النار واختطاف المركبات التي يتورط فيها أفراد العصابات، لا سيما في منطقة بورت – أو – برنس الكبرى ومقاطعة أرتيبونيت. وأثبتت قوات الشرطة تمرسها في مجال إدارة النظام العام. فقد تلقت دعماً من البعثة في عدد ٢٧ عملية من أصل ٢٤٤ عملية أجرتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير لحفظ النظام العام (انظر المرفق الأول، المؤشر ٤-٦). ومع ذلك، تضاعف عددُ جرائم القتل المبلغ عنها في عام ٢٠١٩ مقارنةً بعام ٢٠١٨، إذ شهدت الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٦ حزيران/يونيه ٥٢٣ حادثاً (انظر المرفق الأول، المؤشر ٦-٣) مقابل ٢٧٤ في الفترة نفسها من عام ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، لقي ٢٢ من ضباط الشرطة مصرعهم في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، في حين لم يتجاوز هذا العدد ١٧ ضابطاً خلال عام ٢٠١٨ بأكمله.

٣٠ – ووضعت الشرطةُ الوطنية جميع الوحدات المتخصصة في حالة استنفار ونفّذت ٣٧ عملية لمكافحة النشاط العصابي، منها ١٠ عمليات أجريت بدعم محدود من البعثة. والعمليات مثل تلك التي أجرتها الشرطةُ الوطنية في أعقاب مقتل ٨ مدنيين وإصابة ١٠ آخرين في ٢٤ نيسان/أبريل في حي سافان بيستاش بمدينة بورت – أو – برنس، تثبت قدرتها على وضع الخطط وتنفيذها من أجل تفكيك العصابات بنجاح. بيد أن الشرطة الوطنية تعاني من عدم كفاية الموارد التي تمكّنها من مكافحة الجريمة المرتبطة بالنشاط العصابي بمعدلاتها الجديدة. ولن تتمكن من مواصلة هذه التدخلات الرامية إلى مكافحة الجريمة، ما لم يتوافر لها الدعم اللوجستي اللازم.

٣١ – وما زالت وكالات إنفاذ القانون، بما فيها الشرطة الوطنية والمؤسسات الإصلاحية ومصلحتا الجمارك والهجرة، تعاني من نقص التمويل اللازم لأداء عملها بكفاءة ومن ضيق الموارد التي افتقرت إليها طوال السنوات الأربع الماضية، في حين تم استقدام الآلاف من الضباط الجدد دون أن يحصلوا على الأجر أو التجهيز الكافي. وضباط الشرطة الجدد البالغ عددهم ٦٩٢ والذين التحقوا بالقوة بعد تخرجهم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ومنهم ١٨٨ امرأة، يعملون في ظروف شديدة الصعوبة بما في ذلك عدم تزويدهم بأسلحة نارية شخصية، وما زالوا يعانون من التأخر الكبير في صرف مرتباتهم. ولم تتلق خطة تطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ إلا نسبة ٧,٣ في المائة من التمويل المتوقع لها في نهاية السنة الثانية لتنفيذها. ونتيجةً لذلك، تواجه الميزانية التشغيلية والموارد اللوجستية، التي تشمل على سبيل المثال معدات الاتصالات والمركبات المصفحة والأسلحة النارية والذخائر، قيودا شديدة. فلم يكتمل من الإجراءات المائة وأحد عشر ذات الأولوية التي كان من المتعين بدؤها في الفترة ما بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩ سوى إجراءين، ولا تزال ١٠٣ إجراءات قيد التنفيذ في حين لم يبدأ بعد تنفيذ ٦ إجراءات أخرى (انظر المرفق الأول، المؤشر ٤-١). يحول هذا القصور في التمويل دون إجراء عمليات شرطية متواصلة على مدى فترات طويلة، كما يعرّض سلامةَ الضباط للخطر. وهو يعرقل أيضاً المبادراتِ الشرطية القائمة على المعلومات الاستخباراتية ومبادرات الشرطة المجتمعية.

٣٢ – وتتواصل جهود الاستقدام والتدريب لدعم الهدف المتمثل في زيادة القوام الإجمالي للشرطة الوطنية. وتتكون قوات الشرطة الآن من ٩٠٨ ١٤ ضباط منهم ٤٨٣ ١ من النساء (٩,٩٤ في المائة؛ انظر المرفق الأول، المؤشر ٤-٣)، أي أن معدل الضباط إلى السكان مقداره ١,٣١ ضابطاً لكل

١ ٠٠٠ نسمة (الهدف هو أن يبلغ هذا المعدل ١,٤٥ ضابطاً لكل ١ ٠٠٠ نسمة؛ انظر المرفق الأول، المؤشر ٤-٢). وبالتزامن مع ذلك، شارك ٥٧٧ ١١ مرشحا، منهم ٨٩٣ ١ امرأة، في الاختبارات التحريرية التي أجريت في ٥ أيار/مايو ٢٠١٩ للالتحاق بدفعة الخريجين المقبلة المكونة من ٦٥٠ ضابطاً وضابطة جددا، منهم من سيلتحق بالعمل في إدارة السجون. وستضم هذه الدفعة الجديدة أيضاً ضابطات من مناطق بورت - أو - برنس الأشد تعرضا للعنف، يلتحقن بالعمل في الشرطة في إطار مشروع يهدف إلى تعزيز قدرة الشرطة الوطنية على إرساء آلية للاستقدام تراعي الاعتبارات الجنسانية. وقد استُهلت هذه المبادرة في ٢٩ نيسان/أبريل، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومن البعثة من خلال برنامجها للحدّ من العنف المجتمعي.

٣٣ - ومن المبادرات الرامية إلى تحسين الموارد البشرية للشرطة وبناها التحتية حملةٌ أُطلقت على النطاق الوطني لتدريب ضباط الشرطة ذوي المهام الإشرافية على النظام الجديد لتقييم الأداء السنوي. وإضافة إلى ذلك، اكتملت سبعة من أصل تسعة مشاريع للبنى التحتية الخاصة بالشرطة الوطنية تموّل في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك لسيادة القانون ووحدة المشاريع السريعة الأثر. وواصل عنصر الشرطة التابع للبعثة دعمَه للشرطة الوطنية في تأمين التمويل وإعداد الأمر التوجيهي المتعلق بنزع طابع المركزية عن المفتشية العامة للشرطة الوطنية بتوزيعها في أربعة مكاتب للمناطق وذلك لتوسيع قدرات الرقابة وإتاحة مجال أفسح للجمهور لتقديم الشكاوى في جميع أنحاء البلد.

جيم - العدل ومكافحة الفساد (النقاط المرجعية ١ و ٢ و ٥ و ٦ و ١٠)

٣٤ - منذ بداية عام ٢٠١٩، أسهم إحياء النشاط القضائي في منطقة الولاية القضائية لبورت - أو - برنس وتحسين التعاون فيها بين رئيس مكتب المدعي العام ورئيس المحكمة الابتدائية ورئيس نقابة المحامين في إحراز تقدم كبير في الجهود الرامية إلى خفض عدد حالات الاحتجاز المطوّل قبل المحاكمة. ولتعزيز هذا الاتجاه الإيجابي، واصلت البعثة تقديم الدعم التقني والمالي في منطقة الولاية القضائية المذكورة. واستمرت اللجنة المعنية بتسلسل الإجراءات الجنائية في عقد اجتماعاتها الشهرية، وهو ما عجّل بمعالجة القضايا التي تنظر فيها المحكمة الابتدائية. وفي اجتماع عُقد في ٨ أيار/مايو بتيسير من البعثة، سعى رئيس مكتب المدعي العام بمدينة بورت - أو - برنس والمدير العام للشرطة الوطنية إلى تحسين علاقات العمل بين الجهازين وتنفيذ تدابير جديدة لخفض معدلات الاحتجاز المطوّل قبل المحاكمة.

٣٥ - ووفرت البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعمَ، من خلال البرنامج المشترك لسيادة القانون، لفائدة منتدى محكمة بورت- أو - برنس الابتدائية الذي انعقد في ٢٦ نيسان/أبريل. وأتاح هذا التجمع الأول من نوعه فرصةً للمشاركين كي يقيّموا التقدم المحرز في منطقة الولاية القضائية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، كما وفّر للجهات الفاعلة في مجال القضاء حيزاً لتبادل أفضل الممارسات في سياق الجهود المبذولة لخفض حالات الاحتجاز المطوّل قبل المحاكمة. وقد حضر المنتدى ما لا يقل عن ٨٠ من الجهات الفاعلة في مجال القضاء والمؤسسات الإصلاحية ومن ضباط الشرطة وممثلي منظمات حقوق الإنسان والصحفيين، وشمل الحضور ٢١ امرأة. وتبادل المشاركون أيضاً الدروس المستفادة من تحسُّن الأنشطة القضائية للمحكمة وكيفية إسهامِه في خفض عدد المحتجزين في مرافق السجون بالمقاطعة الغربية.

٣٦ - وأسفر دعمُ البعثة لمكاتب المساعدة القانونية في إطار الجهود الرامية إلى خفض عدد حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة عن تحسّن في النتائج المحققة. فقد عمدت مكاتب المساعدة القانونية التابعة لنقابة المحامين في بورت - أو - برنس، التي أنشئت بدعم من البعثة، إلى فتح ملفات ٦٧٩ ١ قضية من القضايا المتراكمة (التي تعود إلى الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥) و ٣٩٤ ١ قضية حديثة (من الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨)، وقدمت عدد ١١٧ ٢ استشارة قانونية، وأودعت ما لا يقل عن ١٣٤ طلب إحضار، وساعدت على حسم ٥٩٠ قضية، الأمر الذي أدى إلى إطلاق سراح ٤٤٨ شخصاً كانوا محتجزين رهن المحاكمة. وأسهم المكتب الذي يديره المعهدُ المتنقل للتثقيف الديمقراطي والكائن في مركز تأهيل القُصّر الخارجين عن القانون في الإفراج عن ١٣٥ من المحتجزين القُصّر، فلم يتبق منهم سوى ٥٠ قيد الاحتجاز (مقارنةً بعدد ١٠٥ في أوائل عام ٢٠١٩). وفيما يتعلق بالمحتجزات، قام مكتبُ المساعدة القانونية الذي يتلقى الدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والكائن في سجن كاباريه للنساء بفتح ملفات ١٥٩ قضية ويسّر إطلاق سراح ٢٠ حالة.

٣٧ - وسجل عدد المحتجزين رهن المحاكمة في السجون الرئيسية للمنطقة الحضرية الكبرى (سجون كاباريه وكارفور وديلما وبورت- أو - برنس) انخفاضاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٩ تموز/يوليه، كانت نسبة المحتجزين في السجن الوطني (المقاطعة الغربية) الذين ظلوا رهن الحبس لأكثر من عامين قبل تقديمهم للمحاكمة قد انخفضت إلى ٦٣,٣ في المائة (مقارنةً بنسبة ٦٥ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق)، كما قلّ عدد المحتجزين عن ٠٠٠ ٤ لأول مرة منذ بداية ولاية البعثة (انظر المرفق الأول، المؤشر ١-٨). وفي الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ونيسان/أبريل ٢٠١٩، كان مكتب الادعاء في منطقة الولاية القضائية لبورت- أو - برنس ينظر في ٧٨٤ ١ دعوى جنائية، جرى تجهيز نسبة ٥٦,٦ في المائة منها آنياً. وخلال الفترة نفسها، أغلق قضاة التحقيق ٥٧٥ ملفاً وبتّت المحكمة الابتدائية في ٥٣١ قضية (انظر المرفق الأول، المؤشران ١-٩ و ١-١٠).

٣٨ - وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال العقبات تؤخر إنشاء المجلس الوطني للمساعدة القانونية المكلّف بتقديم المساعدة القانونية إلى أشد الفئات ضعفا. إذ لم تحدّد الدولة بعد استراتيجيتها الوطنية للمساعدة القانونية وخطة العمل المتصلة بها، ولم تقم بتخصيص التمويل لهما.

٣٩ - وعاد التوتر إلى العلاقات بين السلطة التنفيذية والمجلس الأعلى للقضاء في أعقاب قيام الرئيس موييز بتعيين رئيس لمحكمة استئناف بورت - أو - برنس من بين القضاة العاملين بالمحكمة في ٣٠ نيسان/أبريل. ورداً على ذلك، نفذت رابطتان للقضاة إضراباً في الفترة من ٢٠ إلى ٣١ أيار/مايو، محتجتين بأن من الواجب قانوناً أن يحظى التعيين بموافقة المجلس. وقررت رابطة كتبة المحاكم أيضاً الإضراب عن العمل لمدة يومين في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو للمطالبة بتحسين ظروف عمل أعضائها.

٤٠ - وواصلت البعثةُ توفير الدعم للمجلس الأعلى للقضاء في فحص سجلات القضاة، وهو شرط مطلوب قانوناً للتأكد من نزاهة القضاة وتمتعهم بالكفاءة المهنية. وفي ١٨ نيسان/أبريل، نشر المجلس قائمةً بأسماء ٣٩ قاضياً تم فحص سجلاتهم، وصودق على تعيين ٣٢ منهم في حين نُحي ٧ آخرون لأسباب كان منها تقديمهم لوثائق أكاديمية مزورة أو غير منطبقة، وفساد ممارساتهم، وسلوكهم غير الأخلاقي، ومعاناتهم مشاكل صحة عقلية. وفي اليوم نفسه، أصدر المجلس أيضا قائمة بأسماء خمسة قضاة أوقفوا عن العمل إلى حين انتهاء الإجراءات التأديبية المتخذة ضدهم. وخلال الفترة قيد الاستعراض، اكتمل تنفيذ

مؤشر إنجاز النقطة المرجعية ٥-١، حيث جرى التفتيش على ١٨ محكمة ابتدائية و ٥ محاكم استئناف في إطار الدعم الذي توفره البعثة لتعزيز عمليات التفتيش القضائي (انظر المرفق الأول).

٤١ - ودعماً لمبادرات الدولة في مجال مكافحة الفساد، أقام البرنامج المشترك بين البعثة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة شراكةً مع الوحدة الوطنية لمكافحة الفساد من أجل بناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال القضاء، والمساعدة على تقييم الاستراتيجية الوطنية الحالية لمكافحة الفساد ووضع استراتيجية جديدة، ودعم إجراء تحقيق بشأن الحوكمة والفساد في هايتي. وفي ذلك الإطار، نظِّمَت حلقة عمل على مدى ثلاثة أيام في نيسان/أبريل ٢٠١٩ لتقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٩ بغية وضع استراتيجية جديدة في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، أطلقت في ٧ حزيران/يونيه دورةٌ تدريبية عن أخلاقيات مهنة القضاء تقدّم عن طريق شبكة الإنترنت وتستند إلى مبادئ بنغالور المتعلقة بسلوك الجهاز القضائي المقبولة على نطاق واسع والتي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

دال - المؤسسات الإصلاحية (النقاط المرجعية ١ و ٣ و ٥)

٤٢ - بالرغم من بذل البعثة وبعض الجهات الفاعلة في مجال القضاء بهايتي جهودا متضافرة من خفض حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة، ظل نظام السجون يعاني الاكتظاظ الشديد (بمعدل إشغال قدره ٣٤٨ في المائة) بسبب ارتفاع معدلات الاحتجاز المطوّل قبل المحاكمة. وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩، كان عدد المحتجزين في السجون ١١ ٢٢١ نزيلا، منهم ٣٩٠ امرأة و ٢١٥ فتى و ١١ فتاة. وينتظر ٧٣ في المائة من هؤلاء تقديمهم إلى المحاكمة.

٤٣ - وانتُهي من وضع مشروع القانون المتعلق بنظام السجون ومشروع القانون التنظيمي الذي ينص على رفع درجة إدارة السجون لتصبح مديريةً مركزية تعمل في إطار الشرطة الوطنية وتتمتع بالاستقلال في إدارة مواردها، وقام المدير العام للشرطة الوطنية بالتصديق عليهما. ويرتهن تقديم المشروعين إلى وزارة العدل والأمن العام لكي تستعرضهما السلطةُ التنفيذية ومن ثم إحالتهما إلى البرلمان بتسوية الأزمة السياسية الراهنة (انظر المرفق الأول، المؤشران ١-٤ و ١-٥).

٤٤ - وفيما يتعلق بتعزيز القدرات الإدارية والتنظيمية لمديرية إدارة السجون، قدمت البعثة الدعمَ من خلال البرنامج المشترك لسيادة القانون من أجل تنظيم برنامج للتدريب على المهارات التقنية مدته خمسة أيام لفائدة إحدى وعشرين مساعدة إدارية، وكان البرنامج التدريبي يتناول إدارة نظام السجون. وإضافة إلى ذلك، تلقى ٢٠ موظفا من الرتب المتوسطة، من بينهم امرأة واحدة، تدريباً على المهارات الإدارية والقيادية وفره مدربو الإدارة. ونظمت البعثة أيضاً حلقة عمل بشأن إدارة الأزمات لفائدة ١٣ موظفاً من كبار الموظفين، منهم امرأة واحدة، من أجل بناء قدرة الإدارة على معالجة الثغرات الأمنية بالسجون والتخطيط تحسباً للأزمات.

٤٥ - ونظمت البعثةُ مع إدارة السجون، وبدعم من دائرة السجون بكندا، برنامجاً لتدريب المدربين مدته خمسة أيام تناول قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات وحضره تسعة من كبار الموظفين التنفيذيين، من بينهم ثلاث نساء. ونظمت إدارة السجون، بدعم من البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حلقةَ عمل توعوية عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، حضرها ١٢٨ من ضباط السجون منهم ١٧ امرأة. وكذلك نظمت إدارةُ السجون مع البعثة دورات تدريبية عن

الصحة العقلية لعدد ٣٠ من ضباط السجون منهم ١٣ امرأة وعدد ٩٠ محتجزاً منهم ٢٨ امرأة، ليكونوا مثقِّفين لأقرانهم. وكان الهدف من تلك الدورات توعية المتدربين والمتدربات على الكشف عن اضطرابات الصحة العقلية والوقاية منها والتعامل السليم معها.

٤٦ - وفيما يتعلق بالتصديق على الأوضاع بالسجون، استعرضت البعثة مع فريق الإدارة العليا بإدارة السجون خلال حلقة عمل أقيمت في ١٤ أيار/مايو نتائجَ الجولة الثانية من تقييمات السجون التي أجريت في شهر نيسان/أبريل. وبيّنت النتائج حدوث تحسّن ملحوظ في إدارة السجون وظروف الاحتجاز، مقارنةً بالتقييم الأول الذي أجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (انظر المرفق الأول، المؤشر ٣-٤). وبحث المشاركون أيضاً وضع تدابير تعزز الملكية الوطنية للعملية والمساءلة عنها من أجل مواصلة تحسين الأوضاع في السجون قبل التصديق النهائي على السجون المحددة.

٤٧ - وفيما يتعلق بالمعايير الصحية، سُجلت ١٩ حالة وفاة في السجون في الفترة ما بين ١ آذار/مارس و ١٥ أيار/مايو، أي أن معدل الوفاة بلغ ٨,٥٦ لكل ١ ٠٠٠ محتجز وهو ما يقل عن المعدل البالغ ١٢,٩ الذي أشير إليه في تقريري السابق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت البعثةُ إدارة السجون أيضاً في جهودها للتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة العالمية من أجل كفالة تقديم علاج شامل للمحتجزين المتضررين من تفشي الإصابة بالجرب في شهر آذار/مارس بين ٢ ٥٢٠ محتجزاً تقريباً. وبحلول شهر أيار/مايو، كان جميع النزلاء المصابين بهذا المرض في سجني كاب هايسيان وفور ليبرتيه (٤٩١ و ١٢٢ نزيلا على التوالي) قد استفادوا من برنامج العلاج الذي يجري التوسع فيه تدرجياً ليشمل سجوناً أخرى تفشت فيها الإصابة. وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة جهودها الدعوية لحث السلطات الوطنية على تخصيص ميزانية كافية لإدارة السجون من أجل إنهاء المشكلة المتكررة التي تتمثل في نقص اللوازم الأساسية للبقاء على قيد الحياة، مثل الطعام والدواء، في السجون.

٤٨ - وأطلقت البعثة، من خلال برنامجها للحدّ من العنف المجتمعي، مشروعاً لإعادة إدماج نزلاء السجون من خلال تربية الدواجن في سجن هينش (المقاطعة الوسطى). ويهدف المشروع إلى تعليم ١٠٥ محتجزين، منهم ١٤ امرأة، و ١٥ من ضباط السجون مهاراتٍ أساسية في مجال تربية الدواجن بغية تحسين نوعية الطعام المقدَّم إلى المحتجزين بعد أزمة الغذاء التي شهدها السجن المذكور، ويراد به إكساب المشتركين في المشروع مهارةً وتزويدهم بحافز مالي لكفالة استمرارية المزرعة.

هاء - حقوق الإنسان (النقاط المرجعية ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩)

٤٩ - أكملت البعثة تحقيقَها في أعمال العنف التي وقعت في حي لاسالين بمدينة بورت- أو - برنس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (انظر S/2019/198، الفقرتان ٣٨ و ٣٩). وفي ٢١ حزيران/يونيه، نشرت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريراً مشتركاً بشأن تلك الأحداث.

٥٠ - وقد خلُصت البعثة، بناءً على تحقيقها، إلى أن الهجومَ الذي تعرّض له حي لاسالين يومي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ كان عمليةً جيدة التخطيط نفذها أفراد خمس عصابات مختلفة شنت معاً هجوماً على أفراد عصابتين منافِستين وأشخاص موالين لهما. وتحققت البعثة من مقتل ٢٦ شخصاً من بينهم ٣ نساء و ٣ أطفال، وإصابة ثلاثة أشخاص، ووقوع حالتي اغتصاب جماعي أثناء الهجوم الذي تخلله أيضاً الكثير من أعمال السرقة وتخريب الممتلكات. وإضافة إلى ذلك، تأكد اختفاء ١٢ فرداً باتوا

في عداد المفقودين. ويبدو أن بعض مرتكبي هذا الهجوم كانوا يرتدون قمصـــاناً هي جزء من زي وحدةٍ للاستجابة المتخصصة في المقاطعات تابعة للشرطة الوطنية هي ''لواء العمليات والتدخل في المقاطعات'' ((Brigade d'opération et d'intervention départementale) أو قمصاناً تشبهها.

٥١ - ولم تتدخل الشـــرطةُ الوطنية في أيٍّ من مراحل الهجوم لوقفه، رغم أنها أُبلغت بوقوع أحداث العنف منذ البداية. والتحرك الوحيد الذي قامت به الشرطة الوطنية هو حشد مفرزة من وحدة متخصصة في حفظ النظام العام بالمقاطعات هي ''وحدة حفظ النظام بالمقاطعة'' (Unité départementale de maintien d'ordre) لتأمين مركز للشـرطة في المنطقة. كما شـوهدت مركبتان تابعتان لوحدة الاسـتجابة المتخصصـة في المقاطعات، كانتا تنفذان دوريةً حول محيط حي لاسـالين. وأفاد شـهود بأن ثلاثة ضـباط شرطة كانوا برفقة أفراد العصابات أثناء تنفيذ الهجوم. وتم الكشف عن هوية اثنين منهم فيما بعد، وفُصِلا من الشـرطة الوطنية في كانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٨. وكان أحدهما قد تورط من قبل في العملية الشـرطية المنفَّذة في تشـرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ التي أسـفرت عن مقتل ثمانية مدنيين في حي غراند رافين بمدينة بورت - أو - برنس. وأفيد أيضـاً بأن مسـؤولا حكوميا، هو رئيس السـلطة التنفيذية بالمقاطعة الغربية، شـوهد في المنطقة برفقة ضـباط الشـرطة وأفراد العصـابات أثناء تنفيذ الهجوم. وأجرت الشـرطة القضـائية تحقيقاً في الأحداث. ولكن لم يحرَز حتى الآن تقدم يُذكر في محاسبة المتورطين في أعمال العنف. فقد ألقي القبض على ١١ شـخصـاً من أفراد العصـابات المعروفين، ولكن لم يُشـرَع في أي إجراءات جنائية للتحقيق في التورط المزعوم لضباط شرطة ومسؤولين عموميين.

٥٢ - وفي ١٦ و ١٧ نيسـان/أبريل، قامت البعثة ومفوضـية حقوق الإنسـان بتنظيم حلقة عمل عن تنفيذ التوصـيات التي لاقت القبول أثناء الاسـتعراض الدوري الشـامل الذي أجراه مجلس حقوق الإنسـان عن البلد في عام ٢٠١٦ (انظر المرفق الأول، المؤشـــر ٩-١). وكان الهدف من حلقة العمل هو كفالة إدراج التوصـيات المقبولة خلال الاسـتعراض في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسـان، التي تعكف على إعدادها اللجنة الوزارية المشـتركة المعنية بحقوق الإنسـان. وضـم المشـاركون فيها ممثلين لمكتب رئيس الوزراء وثماني وزارات والشـرطة الوطنية وغيرها من المؤسـسـات الوطنية. وكان حاضـراً أيضـا الخبير الاسـتشـاري المكلّف بصياغة خطة العمل الوطنية بدعم من البعثة من خلال البرنامج المشترك لسيادة القانون.

٥٣ - واحتفظ مكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان، وهو المؤسسة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في هايتي، بتصـــنيفه في المرتبة ''ألف'' في إطار المبادئ المتعلقة بمركز المؤســـســـات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهي المعايير التي وضعها التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تقييم أداء هذه الكيانات (انظر المرفق الأول، المؤشـر ٧-١). وفي ٢٦ نيسـان/أبريل، نشـر المكتبُ تقريره السـنوي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ الذي يقدم اسـتعراضـاً لأنشـطته وتقييماً لحالة حقوق الإنسـان في هايتي (انظر المرفق الأول، المؤشـر ٧-٢). ويتضـمن التقرير ٢٢ توصـية موجّهة إلى السـلطات الحكومية تتعلق بطائفة واسـعة من مسـائل حقوق الإنسـان، بما في ذلك الاحتجاز المطوّل قبل المحاكمة. وفي هذا التقرير الأول من نوعه الذي يصـدره أمينُ المظالم منذ عام ٢٠١٣، يعترف المكتب بوجود عدة تحديات تشـغيلية تعرقل عمله.

٥٤ - وفي إطار ولاية البعثة المتمثلة في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، نظمت البعثة دورات تدريبية في مجال رصـد حقوق الإنسـان في خمسـة مواقع هي كاب هايسـيان وغوناييف وجاكميل وجيريمي وبورت- أو - برنس. وشـارك في هذه الدورات التدريبية ١٠٥ أشـخاص، من بينهم ٣٥ امرأة، وشملت

مبادئ رصد حقوق الإنسان ومعايير تحديد الانتهاكات وإعداد التقارير. ونظمت أيضا دائرة حقوق الإنسان التابعة للبعثة أنشطة، في إطار برنامج الحد من العنف المجتمعي، شملت بناء قدرات منظمات المجتمع المدني التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

واو - أعمال التحضير لإجراء الانتخابات (النقطة المرجعية ١١)

٥٥ - وفقا لتوصيات بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية الموفدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وضع مشروع الدعم الانتخابي المتكامل لدعم الدورة الانتخابية ٢٠١٩/٢٠٢٠ في هايتي بقيادة البرنامج الإنمائي في شكله النهائي. وشارك في هذا المشروع، الذي وضع بالتشاور مع المجلس الانتخابي المؤقت، البرنامج الإنمائي فيما يخص الدعم التقني وتعزيز المؤسسات، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فيما يخص تقديم الدعم اللوجستي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاضطلاع بدور رائد فيما يتعلق بمشاركة المرأة والقضايا الجنسانية تحت مظلة واحدة، في إطار تعزيز نهج وحدة العمل في الأمم المتحدة.

٥٦ - وعملا بالتوصيات التي قدمتها بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية، شكلت آلية للتنسيق تابعة للأمم المتحدة، هي فرقة العمل المعنية بالانتخابات التابعة للأمم المتحدة، داخل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، لإسداء المشورة إلى قيادة البعثة، ودعم المساعي الحميدة للممثلة الخاصة في الفترة السابقة للانتخابات المقبلة في هايتي وأثناءها وبعدها. وستنشأ أيضا آلية مخصصة للاتصال بالأوساط الدبلوماسية بشأن المسائل الانتخابية.

٥٧ - ولم يحرز المزيد من التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن استعراض واعتماد القانون الانتخابي من قبل البرلمان (انظر المرفق الأول، المؤشر ١١-٣). كما أن مشروع الميزانية المقترحة للانتخابات لم يعتمد، مما يعرقل قدرة أصحاب المصلحة على التخطيط بالشكل المناسب للعمليات الانتخابية ويزيد خطر حدوث مزيد من التأخير في إجراء الانتخابات. ومع ذلك، فإن المجلس الانتخابي المؤقت قد اتخذ خطوات، وإن كانت أولية، للتحضير للانتخابات.

٥٨ - وعقدت الوحدة الانتخابية المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية، التي أنشئت في شباط/فبراير، دورة عملها الأولى في ٢٤ نيسان/أبريل بشأن وضع الخطة الأمنية الانتخابية. وبدأت الشرطة في إجراء التقييمات الأمنية لمراكز الاقتراع في بعض المقاطعات.

رابعا - التخطيط للمرحلة الانتقالية

٥٩ - تعكف منظومة الأمم المتحدة على وضع الصيغة النهائية لتقرير بشأن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وتعمل على صياغة خطط العمل الإنمائية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ بالتشاور مع الخبراء التقنيين من حكومة هايتي والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وسيجري استعراض خطط العمل تلك بمجرد تنصيب حكومة جديدة وقيام الأمم المتحدة بتحديد جميع أولوياتها المشتركة للمرحلة التالية على أساس الحالة السائدة في البلد، وولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٧٦ (٢٠١٩)، والأهداف المحددة المنبثقة عن أهداف التنمية المستدامة.

٦٠ - وعلى وجه الخصوص، يجري وضع خطة العمل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ فيما يخص الناتج ٥ المتعلق بالحوكمة وسيادة القانون من الإطار باشتراك بين فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة من أجل نقل البرامج التي ستواصل منظومة الأمم المتحدة تنفيذها في فترة ما بعد البعثة، ولا سيما في مجالات العدالة والحد من العنف المجتمعي. وتحدد خطة العمل أيضا طبيعة المخاطر والإجراءات اللازمة للتخفيف من المخاطر، بما في ذلك تعزيز جهود تعبئة الموارد. وفي هذا الصدد، يعمل فريق الأمم المتحدة القطري على وضع استراتيجية وخطة عمل للتمويل من أجل توفير الموارد اللازمة لعمله الحاسم الأهمية بعد خروج البعثة؛ ويجري النظر في وضع برامج مشتركة بدعم من الصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وصندوق بناء السلام. وقد قدمت مبادرة تسليط الضوء، وهي شراكة تجمع بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وترمي إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، منحة قدرها ١٣ مليون دولار تقريبا من أجل التصدي لهذه التحديات خلال الخفض التدريجي والمرحلة الانتقالية للبعثة.

خامسا - الخفض التدريجي والإغلاق

٦١ - وفقا لطلب المجلس إجراء انسحاب تدريجي للبعثة على مراحل، بدأت البعثة الأعمال التحضيرية من أجل إغلاقها وتصفيتها بالتنسيق مع الأفرقة المعنية في المقر. وأسفرت زيارتان ميدانيتان إلى البعثة أجراهما في شباط/فبراير وآذار/مارس على التوالي مسؤولون من بريندیزي، إيطاليا، ونيويورك إلى الاتفاق على منهجية لعملية التقليص والتصفية. وأنشئ فريق عامل معني بالإغلاق برئاسة مشتركة لرئيس شعبة دعم البعثة ورئيس أركان البعثة، ويعقد الفريق اجتماعات أسبوعية، بما في ذلك اجتماعات تنسيق بالتداول عن طريق الفيديو، بين البعثة والمقر ومركز الخدمات العالمي في بريندیزي. وفي ٢٩ آذار/مارس، قدمت خطة لإغلاق البعثة إلى المقر تبرز إجراءات عمل على أربعة مسارات: (أ) عمليات إغلاق المواقع؛ (ب) التصرف في الأصول؛ (ج) الموارد البشرية؛ (د) الأرشفة. وبتزامن مع ذلك، أنشئ فريق عامل مشترك مع الحكومة لضمان خفض تدريجي للبعثة على نحو سلس ومنسق عن كثب. ويشترك في رئاسة الفريق مستشار خاص للرئيس ورئيس أركان البعثة، وهو يجتمع كل أسبوعين.

٦٢ - وكرست البعثة قدرتها اللوجستية لدعم إعادة وحدات الشرطة المشكلة بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وفقا لخطة إغلاق البعثة. وقد أعيدت وحدة الشرطة المشكلة النيبالية إلى الوطن في ١ أيار/مايو ٢٠١٩، وأغلق في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ المعسكر الواقع في حي موران بعد إخلائه (المقاطعة الشمالية). وستعاد وحدة الشرطة المشكلة الهندية إلى الوطن في تموز/يوليه ٢٠١٩، تليها وحدتا الشرطة المشكلة الأردنية والرواندية في آب/أغسطس ٢٠١٩. وستكون وحدة الشرطة المشكلة السنغالية آخر وحدة تغادر البعثة، ومن المقرر إعادتها إلى الوطن في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وبتزامن مع مضي الشرطة الوطنية في تعزيز قدرتها التشغيلية، تواصل البعثة تنفيذ خطة نقل المسؤوليات الأمنية من خلال الخفض التدريجي للأفراد النظاميين. وتظل، اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه، ثلاث وحدات للشرطة المشكلة عاملة في مقاطعة أرتيبونيت ومقاطعة نيب والمقاطعة الغربية، فأصبحت بالتالي الشرطة الوطنية مسؤولة لوحدها عن النظام العام في ٧ من أصل ١٠ مقاطعات. ويمكن الاطلاع على معلومات تتعلق بتشكيل وقوام عنصر الشرطة في البعثة وبنشر وحدات الشرطة في البلد، اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠١٩، في المرفقين الثاني والثالث لهذا التقرير.

٦٣ - ومن مجموع ٢٥ من المواقع والمواقع المشتركة المتبقية، أغلقت البعثة معسكرها في جيريمي (مقاطعة غراند آنس) وسلمته في ١ أيار/مايو ٢٠١٩، وأغلقت معسكرها في حي موران ومعسكر دلتا في بورت - أو - برنس وأوقفت عملياتها في ١٤ من المواقع المشتركة للشرطة و ٣ مواقع مشتركة للسجون في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وتكفل البعثة على هذا النحو تسليم الأراضي، التي تشغلها وتعود ملكيتها إلى الخواص والحكومة على حد سواء، إلى مالكيها الشرعيين في امتثال تام للالتزامات البيئية والتعاقدية.

٦٤ - ووضعت البعثة، بدعم من إدارة الدعم العملياتي، خطة التصرف في الأصول في صيغتها النهائية. وتدخل قرارات التصرف في الأصول ضمن السلطة المفوضة للبعثة، وتتخذ الإجراءات اللازمة لمواءمة العمليات المتبعة في أعمال التصرف الجارية. وستبلغ البعثة عن جميع هذه المعاملات في تقريرها بشأن التصرف النهائي في الأصول، باعتباره جزءا من البيان المالي النهائي للبعثة، بعد إتمام عملية التصفية. وتتيح أعمال تنظيف البيئة للبعثة إمكانية التخلص من كميات كبيرة من الخردة وفقا لحلول مراعية للبيئة وباستخدام أساليب محددة للتصرف فيها.

٦٥ - وفي إطار عملية تشاورية مكثفة داخل البعثة، وضعت خطة للخفض التدريجي للأفراد على مراحل تبعا لثلاثة تواريخ - ٣٠ حزيران/يونيه، و ٣١ آب/أغسطس، و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر تاريخ إغلاق البعثة - لضمان خفض سلس وتدريجي للأفراد. ويعكس تخفيض الموظفين المقترح ما يلزم من الموارد البشرية لإتمام المهام التي صدر بها تكليف بموجب القرار ٢٤٦٦ (٢٠١٩)، ويكفل استمرار المهام المتوخاة للبعثة السياسية الخاصة، على النحو الموصى به في تقريري السابق وفي رسالتي المؤرخة ١٣ أيار/مايو (S/2019/387). وعلى نطاق البعثة ككل، يمس تخفيض الموظفين ما مجموعه ٢٣ في المائة من الموظفين قبل إغلاق البعثة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٦٦ - وباتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٤٧٦ (٢٠١٩) المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه، تكثفت الأعمال التحضيرية لبدء تشغيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لضمان الاستمرارية والنقل السلس للمسؤوليات في منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

سادسا - السلوك والانضباط

٦٧ - لم يبلغ عن أي ادعاءات استغلال وانتهاك جنسيين جديدة منذ تقريري السابق. وواصلت البعثة تنفيذ استراتيجية السلوك والانضباط الثلاثية المحاور لجميع فئات موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك التدريب وتقييم المخاطر والإعلام، من أجل توعية الهايتيين بمعايير السلوك في الأمم المتحدة، وبخاصة سياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي إطار إجراءات الانتصاف، أبقت البعثة قنوات الاتصال مفتوحة مع ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين واستمرت في إحالتهم إلى الجهات المعنية للحصول على المساعدة.

٦٨ - والتحق بالبعثة في ٢٢ آذار/مارس موظف أقدم متفرغ لحقوق الضحايا مسؤول في آن واحد أمام ممثلتي الخاصة والمدافعة عن حقوق الضحايا في الأمم المتحدة. ويعمل هذا الموظف عن كثب مع فريق السلوك والانضباط بالبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لمساعدة ٢٦ من ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين سابقا رفع بعضهن دعوى واحدة أو أكثر لإثبات الأبوة ضد أفراد نظاميين سابقين. وتشمل هذه المساعدة النفسية الاجتماعية والطبية والمساعدة المالية الطارئة، وتقديم الدعم التعليمي إلى ٣١ طفلا.

وبالإضافة إلى ذلك، يعمل الموظف على وضع مشاريع لدعم الضحايا وأطفالهن في تقديم الطلبات إلى الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

سابعا – ملاحظات

٦٩ – منذ تقريري المؤرخ ١ آذار/مارس، لا تزال هايتي تعاني من عدم الاستقرار السياسي الذي يزداد تفاقما من جراء تدهور الحالة الاجتماعية الاقتصادية والأمنية. فقد أدت المفاوضات المطولة بشأن تشكيل مجلس وزراء جديد إلى شل قدرات الحكومة وعرقلة اعتماد تشريعات حاسمة الأهمية. وفي الوقت نفسه، ازدادت التوقعات الاقتصادية تدهورا، مما أدى إلى نشوء مزيج خطير من العوامل التي تهدد بانفجار محتمل. وأهيب بجميع أصحاب المصلحة تجاوز الخلافات لإفساح المجال لتشكيل مجلس للوزراء يكون مستعدا للتركيز على الإصلاحات الهيكلية، وتقديم الخدمات إلى الهايتيين الذين يتحملون وطأة عدم الاستقرار هذا. ويعتبر استئناف البرلمان لعمله العادي وقدرته على اعتماد تشريعات بالغة الأهمية أمرا حيويا أيضا.

٧٠ – ومن المؤسف أن الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل القيام بالإصلاحات الهيكلية الضرورية التي من شأنها تحسين الحوكمة وتطوير الاقتصاد لم ترق إلى المستوى اللازم للتغلب على شعور اليأس المتزايد لدى الهايتيين بشأن الطبقة السياسية الهايتية، والقصور في أداء المؤسسات الحكومية، وانعدام مبادرات مكافحة الفساد. والحقيقة أن هايتي أضاعت، نتيجة للاضطراب الذي يشهده البرلمان ولعدم قدرته على اعتماد ميزانية السنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩، فرصا للحصول على تمويل هام من الجهات المانحة الدولية كان سيستخدم لتحسين الحماية الاجتماعية وتخفيف معاناة بعض أكثر الفئات ضعفا.

٧١ – كما أن افتقار المعارضة إلى وحدة الصف حد من قدرة المعارضة على التواصل مع الحكومة والأحزاب التي تدعمها لإيجاد أرضية مشتركة في معالجة التحديات الماثلة أمام البلد. حيث لم تؤت أي من المساعي الرامية إلى إقامة حوار وطني ثمارها. ومن الأهمية بمكان أن يعقد حوار وطني هادف وشامل وجامع.

٧٢ – وألاحظ بقلق أن هايتي على موعد مع الانتخابات في عام ٢٠١٩، إلا أن الميزانية لم تعتمد ولا يزال القانون الانتخابي حبيس البرلمان. وسيكون الاستثمار على الفور في التحضير للعملية الانتخابية أمرا حاسم الأهمية لإجراء انتخابات ناجحة وسلمية في حينها ولا غنى عنه من أجل تفادي حدوث فراغ دستوري.

٧٣ – وألاحظ أيضا أن استمرار الأجواء المتأزمة يتيح أرضا خصبة لتنامي نشاط العصابات الإجرامية، في أجزاء من بورت- أو – برنس ومقاطعة أرتيبونيت. وإن كانت هايتي ترغب في النجاح في السيطرة على أعمال العنف التي ترتكبها العصابات المسلحة وعكس هذا الاتجاه السلبي، فلا بد من إيجاد حل سياسي ومن استثمار الموارد في الأخذ بنهج جديدة متعددة القطاعات كفيلة بالتصدي للمسائل الاجتماعية الاقتصادية التي تعود إليها جذور أعمال العنف. وسيقتضي النجاح في الجهود الرامية إلى تفكيك العصابات إتاحة فرص إعادة الإدماج، وإشراك الأهالي بشكل مطرد، ووضع برامج لإدارة الأسلحة والذخيرة. وعلى النحو المبين في رسالتي المؤرخة ١٣ أيار/مايو، ستكون البعثة السياسية الخاصة الجديدة مستعدة لدعم السلطات في هذه المساعي.

٧٤ - وعلى الرغم من أن الشرطة الوطنية نجحت على العموم في إدارة الموجات المتتالية من الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي اجتاحت البلد منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٨، إلا أن تنامي نشاط العصابات أنهك قدرات القوة الأمنية التي تتحمل أكثر من طاقتها فعلا. وينبغي منح الأولوية لتمويل الشرطة الوطنية وتزويدها بالمعدات بالشكل الكافي، حيث أن ذلك ضروري لضمان استمرار أدائها الكامل لمهامها ولكفالة أمن الهايتيين واستقرار البلد. وثمة حاجة إلى آليات رقابة فعالة وشفافة وذات مصداقية لكفالة إجراء عمليات الشرطة وفقا للمعايير الدولية. وبدون دعم أقوى من الحكومة والمجتمع الدولي، يحدق بقوة الشرطة خطر فقدان المكاسب التي حققتها حتى الآن من حيث إضفاء الطابع الاحترافي عليها.

٧٥ - وسيظل دعم إصلاح العدالة والسجون أيضا عاملا حاسما في إرساء السلم والأمن المستدامين في هايتي. وكما أشرت في تقريري السابق ورسالتي المؤرخة ١٣ أيار/مايو، يظل إطلاق مبادرات محفزة لإصلاح العدالة من خلال خارطة طريق للإصلاح مملوكة وطنيا أولوية رئيسية. وينبغي أن تستند تلك المبادرات إلى الاتجاهات الإيجابية المسجلة في الآونة الأخيرة، بما في ذلك تراجع عدد الأفراد المحتجزين في الحبس الاحتياطي وزيادة عدد القضايا المجهزة آنيا في بعض الولايات القضائية.

٧٦ - وأشعر بالجزع إزاء النتائج الواردة في التقرير المتعلق بادعاءات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في لاسالين، ولأن الإفلات من العقاب يظل سائدا في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتستلزم ادعاءات تواطؤ ضابطي شرطة وممثل للدولة على الأقل اتخاذ السلطات إجراءات سريعة من أجل مثول المسؤولين عن تلك الجرائم أمام القضاء. ويتجسد بوضوح مثال عن عواقب الإفلات من العقاب المتكررة في أن أحد ضابطي الشرطة المذكورين شارك في كلتا حالتي العنف المفرط في لاسالين وغراند رافين بفارق سنة واحدة بالضبط بين الحادثين، مع العلم أنه لم تباشر حتى الآن أي إجراءات قانونية بشأن أعمال القتل المرتكبة في حادث غراند رافين.

٧٧ - وبعد مرور سنة تقريبا على وقوع أول مظاهرات واسعة النطاق ضد الفساد، كانت الأحداث التي وقعت في ٩ و ١٠ حزيران/يونيه تعبيرا آخر عن مطالبة الناس بالمساءلة. وفي عام ٢٠١٨، نوهت بالنقاش المحتدم الذي دار بشأن الفساد والإصلاح بين المجتمع المدني والمعارضة والحكومة. إلا أنني أشعر بالأسف لأن هذا النقاش لم يسفر عن أي نتائج محددة. وسلطت المحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية الضوء على ادعاءات معينة، إلا أنه لم تتخذ أي إجراءات تذكر لتقديم الجناة إلى العدالة واستعادة الأموال المختلسة. وعلى سبيل الإسهام في تحقيق الاستقرار في البلد، أشجع المجلس الأعلى للقضاء على أن يكفل تمتع القضاة الخاضعين لولايته القضائية بالاستقلال اللازم لاتخاذ الإجراءات القضائية الضرورية، وأهيب بالرئيس أن يشرع في حوار يتناول قضية المساءلة على نحو هيكلي ومستدام.

٧٨ - ويؤسفني أن أبلغ مجلس الأمن أنه، على الرغم من إحراز التقدم في العديد من المجالات، من غير المرجح بلوغ معظم المؤشرات الستة والأربعين الواردة في استراتيجية خروج البعثة المحددة بنقاط مرجعية بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وفي حين تحققت إنجازات عظيمة فيما يتعلق بالنقاط المرجعية الخاصة بحقوق الإنسان، تظل الإنجازات المحدودة فيما يتعلق بالنقاط المرجعية المتصلة بآليات الرقابة الخاصة بالقضاء والشرطة مصدر قلق خاص. وبالإضافة إلى ذلك، شكلت الأزمات السياسية المتكررة التي وقعت خلال الثمانية عشر شهرا الماضية عائقا كبيرا حال دون اعتماد التدابير التشريعية الأساسية لتوطيد سيادة القانون، ومكافحة الفساد، والتحضير للانتخابات. وعلى الرغم من الدعم الكبير المقدم

من البعثة في هذه المجالات، من الواضح أنه لن يتسنى إحراز تقدم ملموس إلا في ظل بيئة سياسية أكثر هدوءا تعمل فيها كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية على نحو سليم.

٧٩ - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني لممثلتي الخاصة لهايتي، هيلين لا ليم، ولنساء ورجال البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على ما يقومون به من عمل وما يبدونه من تفان مساهمة منهم في تحقيق الاستقرار في هايتي وفي دعم هذا البلد وهو يسير على درب التنمية. وأود أيضا أن أشكر الدول الأعضاء التي واصلت تزويد البعثة بأفراد الشرطة والسجون.

المرفق الأول

المؤشرات المرجعية والأهداف وخطوط الأساس

الرمز	*دلالته*	*الرمز*	*دلالته*
	على المسار الصحيح لبلوغ الغاية في الموعد المحدد (١٣ مؤشرا، ٢٨ في المائة)		توقع وجود تحديات أمام تحقيق الهدف في الموعد المحدد لكن مع اتجاه تنازلي (٨ مؤشرات، ١٧ في المائة)
	توقع وجود تحديات أمام تحقيق الهدف في الموعد المحدد لكن مع وجود اتجاه إيجابي (٦ مؤشرات، ١٣ في المائة)		عدم إحراز أي تقدم/ليس على المسار المفضي إلى تحقيق الهدف في الموعد المحدد (١٣ مؤشرا، ٢٨ في المائة)
	توقع وجود تحديات أمام تحقيق الهدف في الموعد المحدد لكن مع وجود اتجاه متعثر (٦ مؤشرات، ١٣ في المائة)		عدم توقع ورود أي معلومات مستكملة عن التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير (لا مؤشرات)

النقطة المرجعية	*المؤشر*	*الموعد المنشود*	*الهدف*	*معلومات مستكملة في ١٥ أيار/مايو (أو في وقت محدد آخر) الاتجاه*
١ - قيام السلطتين التنفيذية والتشريعية بإصدار التشريعات اللازمة لزيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة، وتعزيز تطوير قدرات الشرطة الوطنية، ومعالجة مسألة الاحتجاز الاحتياطي المطوّل الذي يتسبب في اكتظاظ السجون؛ وشروع جميع السلطات في تنفيذ التشريعات الجديدة، بسبل منها كفالة استدامة المخصصات في الميزانية	١-١ وجود قانون جنائي جديد (١ - البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - إصدار القانون الجنائي الجديد	١ - لم تعقد في البرلمان أي جلسة مخصصة لمناقشة القانون بسبب الوضع السياسي الراهن
	١-٢ وجود قانون جديد للإجراءات الجنائية (١ - البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - إصدار قانون الإجراءات الجنائية	١ - لم تعقد في البرلمان أي جلسة مخصصة لمناقشة القانون بسبب الوضع السياسي الراهن
	١-٣ وجود قانون المساعدة القانونية (١ - البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - إصدار قانون المساعدة القانونية	٣ - الهدف تحقق بالفعل

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات مستكملة في ١٥ أيار/مايو (أو في وقت محدد آخر) الاتجاه
	١-٤ وجود القانون الأساسي للشرطة الوطنية الهايتية الذي يرفع مديرية إدارة السجون إلى درجة مديرية مركزية (١ – البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ – التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ – إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ – إصدار القانون الأساسي للشرطة الوطنية	١ – قدم مشروع القانون الأساسي إلى وزارة العدل والأمن العام، ولكن الحالة السياسية الراهنة لا تسمح بإحراز أي تقدم في اعتماده
	١-٥ وجود قانون السجون (١ – البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ – التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ – إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ – إصدار قانون السجون	١ – قدم مشروع قانون السجون إلى وزارة العدل والأمن العام، ولكن الحالة السياسية الراهنة لا تسمح بإحراز أي تقدم في اعتماده
	١-٦ تحديد المؤسسات المعنية لمتطلبات التنفيذ، بما في ذلك مخصصات الميزانية، بالنسبة للتشريعات الجديدة (مصنفة حسب القانون)	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تحديد متطلبات التنفيذ، بما في ذلك مخصصات الميزانية، بالنسبة للتشريعات الجديدة	تحديد متطلبات التنفيذ بالنسبة لما يلي: (أ) القانون الجنائي: لم يعتمد بعد (ب) قانون الإجراءات الجنائية: لم يعتمد بعد (ج) قانون المساعدة القانونية: شكلت لجنة فنية معنية بتنفيذ القانون من قبل وزارة العدل والأمن العام (د) القانون الأساسي للشرطة الوطنية: لم يعتمد بعد (هـ) قانون السجون: لم يعتمد بعد
	١-٧ عدد ملفات القضايا الجديدة التي يقوم المدعون العامون بتجهيزها آنيا في نطاق الولاية القضائية لبورت – أو – برنس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	٨٠٠ قضية جديدة قام المدعون العامون بتجهيزها آنيا في نطاق الولاية القضائية لبورت – أو – برنس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ – نيسان/أبريل ٢٠١٩: قام المدعون العامون في إطار الولاية القضائية لبورت – أو – برنس بتجهيز ١ ٠١٠ قضايا جديدة آنيا
	١-٨ نسبة الأفراد المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي لمدة تفوق عامين في السجن المدني في بورت – أو – برنس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	٥٠,٤ في المائة من المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي في السجن المدني في بورت – أو – برنس	اعتبارا من ٩ تموز/يوليه ٢٠١٩: ٦٣,٣ في المائة (٠٨٧ ٢ من أصل ٢٩٥ ٣ محتجزا)

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات مستكملة في ١٥ أيار/مايو (أو في وقت محدد آخر) الاتجاه
	١-٩ عدد القضايا التي أغلقها قضاة التحقيق في الولاية القضائية لبورت – أو – برنس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	إصدار ٧٥٠ أمرا	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ – نيسان/أبريل ٢٠١٩: أصدر ٥٧٥ أمرا
	١-١٠ عدد القضايا الجنائية التي بتت فيها المحكمة الابتدائية لبورت– أو – برنس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	البت في ٨٠٠ قضية جنائية من قبل المحكمة الابتدائية لبورت– أو – برنس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ – نيسان/أبريل ٢٠١٩: بتت المحكمة الابتدائية لبورت– أو – برنس في ٥٣١ قضية جنائية.
٢ – قيام السلطات الهايتية في الوقت المناسب بإجراء التعيينات اللازمة في قطاع العدالة على أساس الجدارة والتوازن بين الجنسين، بما في ذلك في المجلس الأعلى للقضاء، ومحكمة النقض، والمحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية	٢-١ وجود تقرير سنوي يعدّه المجلس الأعلى للقضاء يتضمن: ملاك الموظفين في الجهاز القضائي مصنّفين حسب نوع الجنس؛ ونتائج عمليات تفتيش المحاكم؛ وعدد القضاة المعتمدين؛ وتنفيذ عملية تقييم أداء القضاة.	نيسان/أبريل ٢٠١٩	وجود تقرير سنوي من إعداد المجلس الأعلى للقضاء يتضمن: ملاك الموظفين في الجهاز القضائي مصنّفين حسب نوع الجنس؛ ونتائج عمليات تفتيش المحاكم؛ وعدد القضاة المعتمدين؛ وتنفيذ عملية تقييم أداء القضاة.	تم وضع التقرير التمهيدي المتعلق بحالة الجهاز القضائي وقدم إلى المجلس الأعلى للقضاء – لكن لم تبدأ بعد صياغة التقارير السنوية لهذه الهيئة.
	٢-٢ عدد المقاعد المشغولة في المجلس الأعلى للقضاء، ومحكمة النقض، والمحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية، مصنّفة حسب نوع الجنس	نيسان/أبريل ٢٠١٩	المجلس الأعلى للقضاء: ٩/٩ (٣ نساء) محكمة النقض: ١٢/١٢ (٤ نساء) المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية: ٩/٩ (٣ نساء)	جميع التعيينات تمت منذ ٣١ كانون الثاني/يناير، ولكن نظام التحصيص الجنساني المنصوص عليه دستوريا لم يتم التقيد به.
٣ – تتولى مديرية إدارة السجون مهام إدارية رئيسية، حيث تقدم الخدمات الأساسية لجميع المحتجزين وتكفل احترام حقوقهم.	٣-١ عدد الوفيات من بين كل ١ ٠٠٠ سجين	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	نسبة تساوي ١٠ لكل ١ ٠٠٠ سجين أو أقل	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ – ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩: بلغت النسبة ١٢ لكل ١ ٠٠٠ سجين.
	٣-٢ عدد السجون التي تدعمها دوائر صحية عاملة للسجناء، مع التصنيف حسب نوع الجنس.	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	توفير ما يكفي من مرافق الرعاية الصحية للسجناء لتقديم الدعم إلى ٩ سجون من أصل ١٨ سجناً و ٤ من أكبر مرافق	سبعة سجون من أصل ١٨ سجناً تتلقى الدعم من دوائر صحية تعمل لخدمة السجناء. وتتمثل العوامل الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت لدى

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات مستكملة في ١٥ أيار/مايو (أو في وقت محدد آخر) الاتجاه
			الاحتجاز التابعة للشرطة الوطنية	السجن دوائر صحية ومرافق كافية للرعاية الصحية تؤدي مهامها في وجود طبيب أو ممرض واحد على الأقل وتوفر المعدات والبنى التحتية الطبية الأساسية. ولا يتوقع أن يزيد هذا العدد بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ بالنظر إلى القيود الحالية التي تواجه مديرية إدارة السجون فيما يتعلق بتمويل الرعاية الصحية للسجناء، والتي تفرز آثارا سلبية على مستويات البنى التحتية والموظفين الصحيين والمعدات الطبية والإمداد المنتظم بالأدوية.
٣-٣ عدد الضباط المعينين في مديرية إدارة السجون الذين يتم استقدامهم في إطار عملية مخصصة، مصنفين حسب نوع الجنس، من أصل ٩٤١ ضابطاً جديداً يجب تعيينهم بحلول سنة ٢٠٢١ لتلبية احتياجات المديرية	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تعيين ٣٠٠ ضابط في مديرية إدارة السجون، ٣٠ في المائة منهم نساء من أصل ٩٤١ ضابطاً جديداً يجب تعيينهم بحلول سنة ٢٠٢١ لتلبية احتياجات المديرية	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ – ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩: تم تعيين وتدريب ما مجموعه ١٤٨ من الطلاب الضباط، من بينهم ٢٢ امرأة، والتحقوا بمديرية إدارة السجون. ويعزى اختلاف الأرقام مع نتائج التقرير السابق (١٥١ مقابل ١٤٨) إلى نقل ٣ طلاب ضباط أنهوا الدورة التدريبية المتخصصة لموظفي السجون إلى الشرطة الوطنية في وقت لاحق.
٤-٣ عدد السجون التي تعتمد من قبل مديرية إدارة السجون باعتبارها قادرة على العمل دون دعم خارجي كامل مقّدم من جهات فاعلة دولية (البعثة أو غيرها)	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	حصول ٩ سجون من أصل ١٨ سجناً على الاعتماد	يجري حاليا تقييم ثمانية سجون لأجل اعتمادها. وفي إطار عملية الاعتماد، أجريت جولتان لتقييم السجون قبل اعتمادها النهائي في تموز/يوليه. وإن ظلت الأمور على حالها، تتوقع مديرية إدارة السجون أن يتم اعتماد ثلاثة سجون. ومن ١٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو، قامت لجنة الرصد والتقييم المشتركة بين البعثة ومديرية إدارة السجون بالجولة الثانية من عمليات تقييم السجون، استنادا إلى معايير الاعتماد المحددة. وتمت مناقشة تقرير وتوصيات اللجنة من أجل

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات مستكملة في ١٥ أيار/مايو (أو في وقت محدد آخر) الاتجاه
				زيادة تحسين الأوضاع في السجون مع المديرية والجهات صاحب المصلحة ذات الصلة في ١٤ أيار/مايو.
٤ - تمكن الشرطة الوطنية من الاستجابة لحالات الإخلال بالنظام العام وإدارة التهديدات الأمنية في جميع أنحاء هايتي، مع التحلي بمستويات عالية من الكفاءة المهنية والوعي في مجال حقوق الإنسان ومراعاة الفروق بين الجنسين، دون الحاجة إلى دعم دولي، نتيجة لتنفيذ الأولويات ذات الصلة من الخطة الإنمائية الاستراتيجية للشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	٤-١ معدل تنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية للشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تنفيذ نسبة ٤٣ في المائة (٥٧ من أصل ١٣٣ من أولويات الخطة الإنمائية الاستراتيجية)	يقدر معدل التنفيذ عموما بنسبة ٣٠,٠٧ في المائة. ومن بين الإجراءات ذات الأولوية البالغ عددها ١٣٣ إجراء التي تتضمنها الخطة، من المتوقع تنفيذ ١١١ خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. ومن تلك الإجراءات ذات الأولوية، تم تنفيذ إجراءين بالكامل، ويجري تنفيذ ١٠٣ إجراءات، ولم يبدأ تنفيذ ٦ إجراءات.
	٤-٢ عدد ضباط الشرطة لكل ١ ٠٠٠ نسمة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	١,٤٥	١,٣١
	٤-٣ النسبة المئوية للشرطيات	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	١١ في المائة	٩,٩٤ في المائة (١ ٤٨٣ امرأة من بين ١٤ ٩٠٨ ضباط شرطة)
	٤-٤ النسبة المئوية لقدرات الشرطة الوطنية الموجودة بشكل ثابت خارج منطقة بورت- أو - برنس الحضرية الكبرى	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	٤٠ في المائة	٣٦,١٨ في المائة
	٤-٥ عدد الوحدات المتخصصة التابعة للشرطة الوطنية المسؤولة عن حفظ النظام العام من أصل الوحدات البالغ عددها ١٣ وحدة (١٢ وحدة لحفظ النظام في المقاطعات وسرية واحدة للتدخل وحفظ النظام) القادرة على التصدي للتهديدات الأمنية دون دعم من البعثة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	قدرة جميع الوحدات البالغ عددها ١٣ وحدة على التصدي للتهديدات الأمنية دون دعم من البعثة	تعمل ثماني وحدات من أصل ١٣ وحدة دون دعم من البعثة.
	٤-٦ النسبة المئوية لعمليات حفظ النظام العام والعمليات الأمنية المقررة التي اضطلعت بها الشرطة الوطنية دون دعم من البعثة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	١٠٠ في المائة من العمليات دون دعم من البعثة	في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه: من بين ٢٨١ عملية (٢٤٤ عملية لحفظ النظام العام و ٣٧ عملية ضد العصابات الإجرامية)،

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات مستكملة في ١٥ أيار/مايو (أو في وقت محدد آخر) الاتجاه
				أجريت ٢١٧ عملية لحفظ النظام العام و ٢٧ عملية ضد العصابات الإجرامية (٨٦,٨٣ في المائة) دون دعم من البعثة.
	٤-٧ النسبة المئوية من الميزانية الوطنية المخصصة للشرطة الوطنية	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تخصيص ٨ في المائة من الميزانية الوطنية للشرطة الوطنية	في الوقت الراهن تخصص نسبة ٦,٦ في المائة من الميزانية الوطنية للشرطة الوطنية، في اتساق مع الاتجاه الملاحظ خلال السنوات الخمس الماضية. ولا تسمح الحالة السياسية الراهنة باعتماد ميزانية جديدة.
٥ - تعزيز آليات الرقابة والمساءلة الداخلية في قطاعات العدالة والسجون والشرطة لمعالجة حالات سوء السلوك، وكفالة زيادة الفعالية، والامتثال لحقوق الإنسان	٥-١ عدد المحاكم الابتدائية التي خضعت للتفتيش (من أصل ١٨) عدد محاكم الاستئناف التي خضعت للتفتيش (من أصل ٥)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	قيام وزارة العدل والأمن العام بتفتيش جميع المحاكم الابتدائية الثماني عشرة ومحاكم الاستئناف الخمس	بدأت جولة تفتيش في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بالولاية القضائية لكروا دي بوكي وانتهت بالولاية القضائية لبورت- أو - برنس في حزيران/يونيه ٢٠١٩.
	٥-٢ النسبة المئوية من الادعاءات بارتكاب مسؤولين عموميين انتهاكات لحقوق الإنسان (ضباط الشرطة الوطنية وضباط مديرية إدارة السجون) التي حققت فيها المفتشية العامة للشرطة الوطنية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تحقيق المفتشية العامة للشرطة الوطنية في ٨٠ في المائة من جميع الادعاءات	١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩: تم التحقيق في ٧٧ في المائة من الادعاءات ضد ضباط الشرطة الوطنية، بمن فيهم موظفو مديرية إدارة السجون (٢٥٢ حالة تم التحقيق فيها من أصل ٣٢٧ حالة أبلغ عنها)
	٥-٣ النسبة المئوية من حالات سوء السلوك المؤكدة الصادرة عن ضباط الشرطة الوطنية وضباط مديرية إدارة السجون الذين اتخذت الشرطة الوطنية إجراءات تأديبية بحقهم	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تنفيذ عقوبات في ٦٠ في المائة من الحالات التي جرى التحقيق فيها	١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩: ٣١ في المائة (صدرت عقوبات في ١٦٢ حالة من بين ٥١٦ من ادعاءات سوء السلوك الموجهة ضد ضباط الشرطة الوطنية، بمن فيهم موظفو مديرية إدارة السجون)
	٥-٤ النسبة المئوية من الجرائم أو من انتهاكات حقوق الإنسان المؤكدة المرتكبة من قبل ضباط الشرطة الوطنية وضباط مديرية إدارة السجون التي قامت السلطات القضائية بمقاضاة مرتكبيها	نيسان/أبريل ٢٠١٩	قيام السلطات القضائية بمقاضاة مرتكبي الجرائم أو انتهاكات حقوق الإنسان المؤكدة من ضباط الشرطة الوطنية وضباط مديرية إدارة	١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩: تمت مقاضاة ضباط الشرطة في ١٢ في المائة من حالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان (٣٩ ضابطا من أصل ٣٢٧ حالة تم التحقيق فيها)

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات مستكملة في ١٥ أيار/مايو (أو في وقت محدد آخر) الاتجاه
			السجون بنسبة ١٠٠ في المائة	
	٥-٥ النسبة المئوية لموظفي المفتشية العامة للشرطة الوطنية الموفدين إلى خارج منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى، مصنفين حسب نوع الجنس	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣٠ في المائة من العدد المتوقع البالغ ٣٤٠ موظفا من موظفي المفتشية العامة للشرطة الوطنية الموفدين إلى خارج منطقة بورت- أو - برنس الحضرية الكبرى	اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، لم يوفد أي من الأفراد البالغ عددهم ١٧٥ فرداً المعيّنين في المفتشية العامة للشرطة الوطنية إلى خارج منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى (بمن فيهم ١٨ امرأة). وتم تحديد مقر المكتب الإقليمي الأول للمفتشية العامة في المقاطعة الشمالية. ويجري تنسيق عملية التخطيط والأنشطة التحضيرية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإطلاق عملية الشراء من أجل بناء المكتب الإقليمي.
٦ - إبداء الهايتيين رجالا ونساء، لا سيما الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً، مزيداً من الثقة في قدرات النظام القضائي واستعداده للتصدي للجريمة، وفي قدرات الشرطة الوطنية واستعدادها لتوفير الأمن	٦-١ نسبة السكان الذين يعربون عن رضاهم عن أداء الشرطة الوطنية في مجال الحد من الجريمة	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٨٨ في المائة	وضع مشروع استبيان لتقييم مدى رضا الناس عن جودة الخدمات المقدمة من الشرطة إلى السكان. وأطلع كبير المفتشين العامين على هذه الوثيقة، ولا يزال ينتظر الحصول على رده.
	٦-٢ عدد الشباب المعرضين للخطر والنساء المستفيدين من برامج الحد من العنف المجتمعي وبرامج إعادة الإدماج الذين يُبدون استعدادهم للعمل مع الشرطة الوطنية في إطار مبادراتها المتعلقة بالخفارة المجتمعية وسلطات إنفاذ القانون	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تعاوُن ٥٠٠ شخص من الشباب المعرضين للخطر والنساء مع الشرطة الوطنية في إطار مبادراتها المتعلقة بالخفارة المجتمعية وإنفاذ القانون (في السنة)	يتعاون ١٨٠ ٢ شخصا من الشباب المعرضين للخطر، منهم ٨٠٢ من الشابات، مع الشرطة الوطنية في إطار مبادراتها المتعلقة بالخفارة المجتمعية وإنفاذ القانون (خفض العدد من قبل الشريك المنفذ؛ وستسفر المشاريع الجديدة التي توجد الآن في مراحلها الأولى من التنفيذ عن زيادة في الأرقام خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل)
	٦-٣ عدد ضحايا القتل العمد لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة، مصنفين بحسب نوع الجنس والسن	نيسان/أبريل ٢٠١٩	بلوغ معدل القتل العمد ٩,٣ أو أقل، مع التصنيف حسب الجنس والسن	١ كانون الثاني/يناير - ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩: حددت النسبة المقدرة لضحايا جرائم القتل في ٩,٠٤ لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة (٥٢٣ ضحية قتل عمد منهم ٤٨٣

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات مستكملة في ١٥ أيار/مايو (أو في وقت محدد آخر) الاتجاه
				من الذكور (منهم ٤ قصر) و ٤٠ من الإناث (منهن قاصرة واحدة))
	٦-٤ عدد حالات الاختطاف المبلّغ عنها في منطقة بورت- أو - برنس الحضرية الكبرى	نيسان/أبريل ٢٠١٩	الإبلاغ عن ٥٠ حالة أو أقل من حالات الاختطاف في منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى	١ كانون الثاني/يناير - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩: ٣٠ حالة اختطاف شملت ٤٣ شخصا (٣٠ رجلا و ١٣ امرأة). ومن أصل هذه الحالات الثلاثين، أُبلغ عن ١٥ حالة في منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى.
	٦-٥ عدد الحوادث المتصلة بأنشطة العصابات في المناطق التي يسودها التوتر في سيتي سولاي وبيل إير ومارتيسان	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تسجيل ١٨ حادثا أو أقل من الحوادث المتصلة بأنشطة العصابات في المناطق التي يسودها التوتر في سيتي سولاي وبيل إير ومارتيسان	١ كانون الثاني/يناير - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩: ٣٣ حادثا
	٦-٦ عدد حالات العنف الجنسي والجنساني التي حققت فيها الشرطة الوطنية، مما يعكس تعزيز قدرات الشرطة الوطنية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	التحقيق في ما لا يقل عن ٢٧٥ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني	١ كانون الثاني/يناير - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩: تم الإبلاغ عن ١٣٦ حالة والتحقيق فيها، وتشمل في مجموعها ١٤٠ ضحية (١٦ رجلا، منهم ٨ قصر، و ١٢٤ امرأة، منهن ٥٧ قاصرة)
٧ - اضطلاع مكتب أمين المظالم بمهامه على نحو مستقل وقيامه بحماية المواطنين الذين انتُهكت حقوقهم.	٧-١ مستوى امتثال مكتب أمين المظالم للمعايير الدولية بشأن عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واحتفاظه بقدرة هيكلية تسمح له بالعمل بوصفه مؤسسة مستقلة وفعالة وفقاً لمبادئ باريس	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	الفئة ''ألف'' وفقا لمبادئ باريس	في ١٨ نيسان/أبريل، أعلنت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن إعادة اعتماد مكتب أمين المظالم، مع احتفاظه بفئة ''ألف'' وفقا لمبادئ باريس.
	٧-٢ عدد التوصيات الصادرة عن مكتب أمين المظالم التي تنفذها مؤسسات سيادة القانون الوطنية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تنفيذ ٣ توصيات صادرة عن مكتب أمين المظالم من قبل مؤسسات سيادة القانون الوطنية	في ٢٦ نيسان/أبريل، تلقت البعثة التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم لسنة ٢٠١٧-٢٠١٨، الذي يتضمن ٢٢ توصية موجهة إلى السلطات الحكومية. ولاحظ أمين المظالم في التقرير أن الدولة اتخذت اعتبارا من أيار/مايو ٢٠١٩ إجراءات بشأن توصية

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات مستكملة في ١٥ أيار/مايو (أو في وقت محدد آخر) الاتجاه
				واحدة من تلك التوصيات تتعلق بالتصدي للاحتجاز الاحتياطي لمدة مطولة في الولاية القضائية لبورت – أو – برنس.
٨ – تفاعل منظمات المجتمع المدني، بما فيها تلك التي تمثل المرأة، مع السلطات الهايتية من أجل الدعوة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتمكين هذه المنظمات من تقديم الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان إلى السلطات القضائية أو الإدارية المختصة	٨–١ عدد التقارير الموازية التي تعدها منظمات المجتمع المدني وتقدمها إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	نيسان/أبريل ٢٠١٩	إعداد تقريرين من قبل منظمات المجتمع المدني وتقديمهما إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	عُرضت على المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان حالتان تتعلقان بادعاءات حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان نتيجة لتقارير تقدمت بها منظمات المجتمع المدني.
	٨–٢ عدد الحالات التي تبلغ عنها منظمات المجتمع المدني المحلي التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان.	نيسان/أبريل ٢٠١٩	نشر ١٠ تقارير من قبل منظمات المجتمع المدني المحلي التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان	منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، نُشر ما مجموعه ٢٥ تقريراً.
٩ – وفاء السلطات الوطنية بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك محاسبة الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الحالية والسابقة والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان	٩–١ وجود خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	إعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان	عقدت حلقة عمل مدتها يومان في ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل، بمشاركة مكتب رئيس الوزراء وثماني وزارات والشرطة الوطنية وغيرها من المؤسسات الوطنية والخبير الاستشاري المكلف بصياغة خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان. وكان الهدف من حلقة العمل التأكد من إدماج التوصيات التي قبلتها هايتي خلال الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في ٢٠١٦ إدماجا كاملا في خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان التي تعكف اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان على إعدادها حاليا.
	٩–٢ عدد التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان التي قبلتها حكومة هايتي	نيسان/أبريل ٢٠١٩	قبول حكومة هايتي لثلاث توصيات من التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان	تحقق الهدف في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات مستكملة في ١٥ أيار/مايو (أو في وقت محدد آخر) الاتجاه
	٩-٣ عدد التقارير التي أعدتها حكومة هايتي وقدمتها إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	نيسان/أبريل ٢٠١٩	قيام حكومة هايتي بإعداد تقريرين وتقديمهما إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	تحقق الهدف في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.
	٩-٤ تعيين حكومة هايتي لمنسّق رفيع المستوى معني بحقوق الإنسان داخل السلطة التنفيذية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تعيين حكومة هايتي لمنسّق رفيع المستوى معني بحقوق الإنسان داخل السلطة التنفيذية	تحقق الهدف في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.
١٠- تمكّن مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد من إثبات قدرة متزايدة على مكافحة الفساد	١٠-١ وجود تقرير سنوي عن النفقات العامة من إعداد المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	وجود تقرير سنوي عن النفقات العامة من إعداد المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية	أصدر التقرير في ٢ تموز/يوليه
١١- إنشاء المجلس الانتخابي الدائم من خلال عملية تتسم بالمصداقية والشفافية واضطلاعه بمسؤولياته الانتخابية بطريقة مستقلة وشفافة، دون الحاجة إلى دعم دولي	١١-١ ترشيح كل فرع من الفروع الثلاثة لمثليه الثلاثة في المجلس الانتخابي الدائم، بغية إنشاء المجلس ليعمل بوصفه هيئة مستقلة تضطلع بمهامها	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	ترشيح ٩ أعضاء، وإنشاء المجلس الانتخابي الدائم وقيامه بمهامه ووظائفه بصورة مستقلة	لم يسجل أي تقدم خلال الفترة بسبب الوضع السياسي الراهن.
	١١-٢ تحديث القوائم الانتخابية في إطار التحضيرات للدورة الانتخابية المقبلة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تحديث القوائم الانتخابية	لم يسجل أي تقدم خلال الفترة بسبب الوضع السياسي الراهن.
	١١-٣ وجود القانون الانتخابي في إطار التحضيرات للدورة الانتخابية المقبلة (١ - الشروع في صياغة مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	٣ - إصدار القانون الانتخابي	لم يسجل أي تقدم خلال الفترة بسبب الوضع السياسي الراهن.

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصـــر الشـــرطة في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩

	ضباط شرطة الأمم المتحدة		وحدات الشرطة المشكلة	
البلد	*النساء*	*الرجال*	*النساء*	*الرجال*
الأرجنتين	١	٤		
بنغلاديش		٣		
بنن		٢٣		
بوركينا فاسو	١	١٢		
الكاميرون	٤	١		
كندا	١٣	٨		
تشاد	١	٣		
شيلي	١			
كولومبيا	١	١		
كوت ديفوار	٧	٣٠		
جيبوتي		١		
السلفادور	٢	٢		
غينيا		٢		
الهند				١٤٠
إندونيسيا	٥			
الأردن		٤		١٣٩
مدغشقر	١	٨		
مالي	١	١٠		
المكسيك		١		
نيبال	٢	٤		٧
النيجر	٦	١٨		
نيجيريا	١	٣		
الفلبين	٢			
جمهورية كوريا	٣	١		
رومانيا	٢	١١		
الاتحاد الروسي		٤		
رواندا		٦	١٤	١٢٥
السنغال	١٨	٤	١٨	١٢٠
سلوفاكيا		٢		

البلد	ضباط شرطة الأمم المتحدة		وحدات الشرطة المشكلة	
	النساء	*الرجال*	*النساء*	*الرجال*
إسبانيا		٢		
السويد	١	١		
توغو	١	٣		
تونس	٣	٩		
تركيا		٧		
أوروغواي		١		
الولايات المتحدة الأمريكية		٤		
المجموع الفرعي	٧٧	١٩٣	٣٢	٥٣١
المجموع		**٢٧٠**		**٥٦٣**
			٨٣٣	

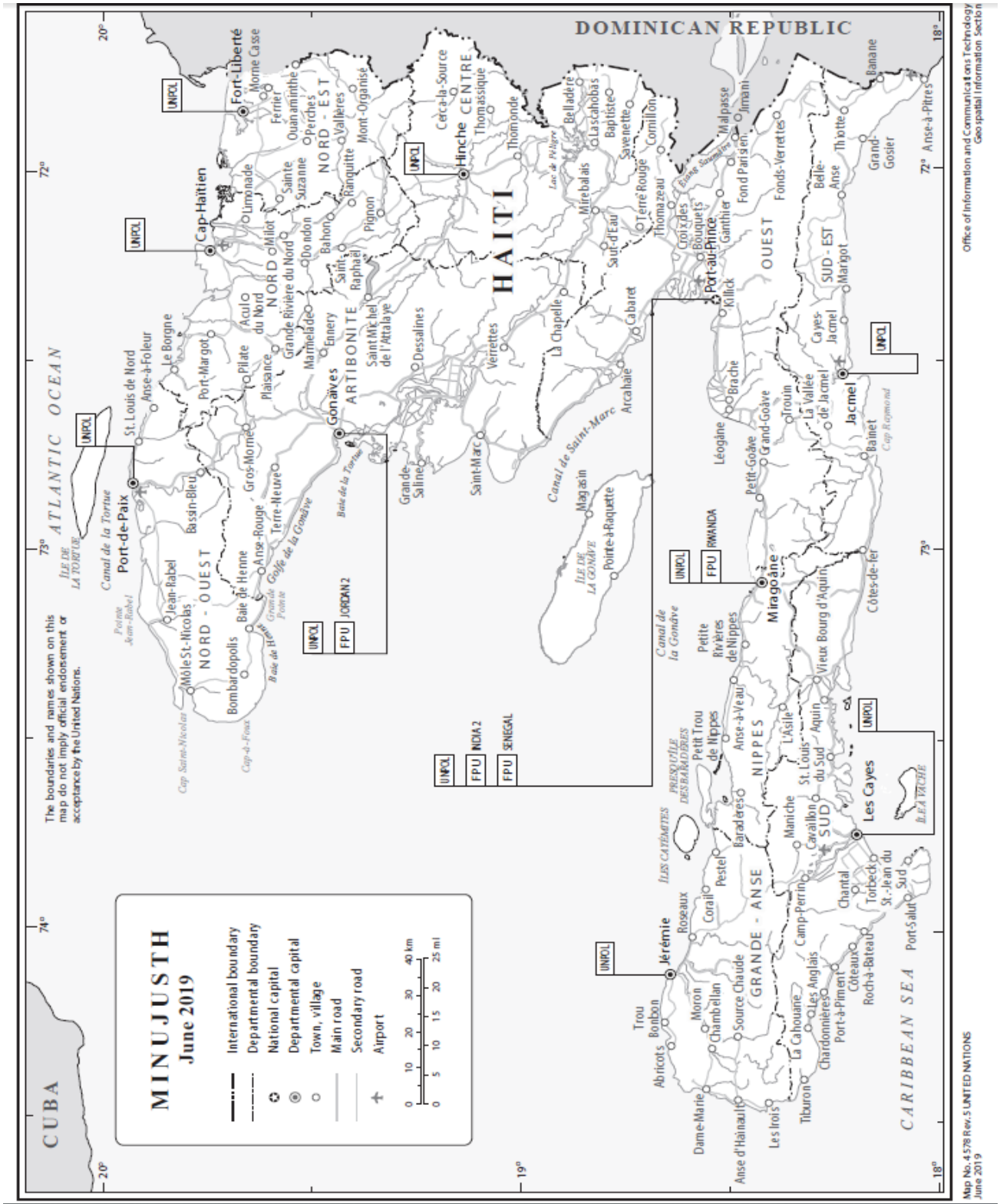
MINUJUSTH
June 2019
International boundary
Department boundary
National capital
Departmental capital
Town, village
Main road
Secondary road
Airport
0 10 20 30 40 km
0 5 10 15 20 25 mi
The boundaries and names shown on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
CUBA
DOMINICAN REPUBLIC
HAITI
ATLANTIC OCEAN
CARIBBEAN SEA
Cap-Haitien
Port-de-Paix
Gonaïves
Hinche
Port-au-Prince
Jacmel
Les Cayes
Jérémie
Miragoâne
Fort-Liberté
St. Louis du Nord
Anse-à-Foleur
Le Borgne
Port-Margot
Bassin-Bleu
Gros-Morne
Terre-Neuve
Plaisance
Pilate
Acul du Nord
Milot
Limonade
Morne Casse
Ferrier
Ouanaminthe
Perches
Sainte Suzanne
Valières
Mont-Organisé
Ranquitte
Pignon
Bahon
Saint-Raphaël
Marmelade
Ennery
Saint-Michel de l'Attalaye
Dessalines
Verrettes
La Chapelle
Saint-Marc
Arcahaie
Cabaret
Sautd'Eau
Mirebalais
Belladère
Lascahobas
Baptiste
Savenette
Cornillon
Terre Rouge
Thomazeau
Croix des Bouquets
Ganthier
Fond Parisien
Jimani
Malpasse
Cerca-la-Source
Thomassique
Thomonde
Lac de Peligre
Killick
Brache
Léogâne
Grand-Goâve
Petit-Goâve
Trouin
La Vallée de Jacmel
Cayes-Jacmel
Bainet
Cap Rigmond
Côtes-de-fer
Fonds-Verrettes
Belle-Anse
Thiotte
Grand-Gosier
Banane
Anse-à-Pitres
Marigot
Magasin
Pointe-à-Raquette
Canal de Saint-Marc
Canal de la Gonâve
Canal de la Tortue
Baie de la Tortue
Golfe de la Gonâve
Baie de Henne
Baie de Port-de-Paix
Grande Saline
Petite Rivière de Nippes
Anse-à-Veau
Petit Trou de Nippes
Vieux Bourg d'Aquin
L'Asile
St Louis du Sud
Aquin
Maniche
Cavaillon
Baradères
Pestel
Corail
Roseaux
Chambellan
Moron
Source Chaude
Camp-Perrin
Les Anglais
La Cahouane
Les Irois
Dame-Marie
Anse d'Hainault
Tiburon
Chardonnières
Port-à-Piment
Côteaux
Roche-à-Bateau
Chantal
Torbeck
St.-Jean du Sud
Port Salut
Trou Bonbon
Abricots
Jean-Rabel
Môle St-Nicolas
Bombardopolis
Cap Saint-Nicolas
Cap-à-Foux
Pointe Jean-Rabel
Ile de la Tortue
Ile de la Gonâve
Ile à Vache
Presqu'île des Barradères
Iles Cayemites
GRANDE - ANSE
NIPPES
NORD - OUEST
NORD
NORD - EST
ARTIBONITE
CENTRE
OUEST
SUD
SUD - EST
UNPOL
FPU JORDAN 2
FPU INDIA 2
FPU SENEGAL
FPU RWANDA
Office of Information and Communications Technology
Geospatial Information Section
Map No. 4578 Rev. 5 UNITED NATIONS
June 2019